المنتدى

نشرة شهرية يصدرها منتدى الفكر العربي



العدد ٢٠٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ المجلد السابع عشر (٩)

من موادّ هذا العدد



لا تُعبّر بالضرورة عن رأي منتدى الفكر العربي.
في إجراء التعديلات المناسبة على الموضوع المقدّم إن رأت ذلك ضرورياً.

رسالة شكر وتقدير ومودة

من د. علي أحمد عتيقة

أمين عام المنتدى

(١٩٩٦-٢٠٠٢)

إلى: الإخوة الكرام أعضاء المنتدى العاملين
والأعضاء المؤازرين حفظهم الله جميعاً

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

فيسرّني ويشرّفني بمناسبة انتهاء ولايتي أن أتوجّه إليكم بأجمل التحيات وأطيب التمنيات. كما يسرّني أن أعبّرَ لكلّ واحد منكم عن مشاعر الشكر والعرفان على ما أوليتموني من ثقة ومودة أخويّة صادقة، وعلى مشاركتكم ودعمكم لنشاط المنتدى الذي يعتز بعضويتكم. ويُسعدني أيضاً أن أتوجّه لكل الزملاء والزميلات في الأمانة العامة بجزيل الشكر والتقدير على تعاونهم وعلى جهودهم الموصولة في خدمة المنتدى بإخلاص وبصدق في القول والفعل.

كذلك يُسعدني أن أطمئنكم على مستقبل المنتدى من حيث بناءُ إطاره المؤسّسيّ وقدرته على التعامل الفكري مع المتغيّرات الإقليميّة والدوليّة. لقد نجح المنتدى بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال، وبدعم كريم منه ومن ثلاثة أعضاء مؤازرين، في الشروع في بناء المقر الدائم للمنتدى في مكان متميز بعمان العروبة، عاصمة الثقافة العربية لهذا العام. وإنه لمن حسن الطالع أن تصبحَ عمّان أول عاصمة عربية يُشيّدُ فيها مقرّ خاصّ للفكر بعد احتضانها لأول منتدى للفكر العربي.

ونجح المنتدى أيضاً في السنوات الأخيرة في تنمية وقفيته المالية المتواضعة وتوسيع قاعدة تمويل موازنته السنوية، بالاعتماد الكامل على مصادرَ عربية، جلّها في المملكة الأردنية الهاشمية وفي دولة الكويت. ولا بدّ لي في هذا المقام أن أكرّرَ الشكر والعرفان للشيخة الدكتورة سعاد الصباح ولبنك الإسكان للتجارة والتمويل ولشركة الإسكان للاستثمار السياحي ولكلّ من ساهم أو سيساهم في تمويل المقر الدائم للمنتدى أو في دعم موازنته السنوية. لا شك أن تنوّع مصادر التمويل العربي المستقل واستقرارها لا يزال يشكل أكبر تحدّ أمام المنتدى. فالفكر من دون تمويل مناسبٍ لا يُثمر؛ كما أنّ المال من دون فكر ملائمٍ لتوظيفه لا يَكثر ولا يعمر. بهذا المفهوم السليم يصبح من حق المنتدى أن تتوافر له مصادر تمويل مؤازرة في كل قطر عربيّ فيه أعضاء عاملون.

أختتمُ بتوجيه التهنئة لزميلنا الفاضل الأستاذ عبد الملك يوسف الحَمَر، الأمين العام الجديد، مَعَ أطيب التمنيات له بالنجاح والتوفيق. وكلّي ثقة بأنه سينال منكم كل الدعم والمؤازرة تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال رئيس المنتدى، حفظه الله ورعاه.

وفّقكم الله ورعاكم؛ والى لقاء قريب بإذن الله.

أخوكم المخلص
علي أحمد عتيقة

عنوان د. علي الخاص اعتباراً من ١/١٠/٢٠٠٢:
ص.ب: ٩٢٥٦٥١؛ عمّان ١١١٩٠، الأردن
تلفون: ٥٦٨٨٥٤٠ (٦-٩٦٢+)؛ فاكس: ٥٦٧٦٧٥٠(٦-٩٦٢+)

Dr. Ali Ahmed Attiga
P.O. Box 925651, Amman 11190, Jordan
Tel: (+962-6) 5688540; Fax: (+962-6)5676750



منتدى الفكر العربيّ

منظمة عربيّة فكريّة غير حكوميّة تأسست عام ١٩٨١ في أعقاب مؤتمر القمّة العربيّ الحادي عشر بمبادرة من المفكّرين وصانعي القرار العرب، وفي مقدمتهم سموّ الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى؛ تسعى إلى بحث الحالة الراهنة في الوطن العربيّ وتشخيصها، وإلى استشراف مستقبله، وصياغة الحلول العمليّة والخيارات الممكنة، عن طريق توفير منبر حُرّ للحوار المفضي إلى بلورة فكر عربيّ مُعاصر نحو قضايا الوحدة، والتنمية، والأمن القومي، والتحرر، والتقدم. وقد اتخذ المنتدى عمّان مقراً لأمانته العامة.

يهدف منتدى الفكر العربيّ إلى:

١- الإسهام في تكوين الفكر العربيّ المعاصر، وتطويره، ونشره، وترسيخ الوعي والاهتمام به، لا سيما ما يتصل منه بقضايا الوطن العربيّ الأساسية، والمهمات القومية المشتركة، في إطار ربط وثيق بين الأصالة والمعاصرة.

٢- دراسة العَلاقات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية في الوطن العربيّ، وتدارسها مع مجموعات الدول الأخرى، لا سيما الدول الإسلامية والدول النامية، بهدف تعزيز الحوار وتنشيط التعاون، بما يخدم المصالح المتبادلة.

٣- الإسهام في تكوين نظرة عربيّة علمية نحو مشكلات التنمية التي تعالجها المنتديات والمؤسسات الدولية، بما يحقق إسهاماً فعالاً في صياغة النظام العالمي، ويضع العَلاقات الدولية على أسس عادلة ومتكافئة، ويخدم التكامل الاقتصادي.

٤- بناء الجسور بين قادة الفكر وصانعي القرار في الوطن العربيّ، بما يخدم التعاون بينهم في رسم السياسات العامة، وتأمين المشاركة الشعبية في تنفيذها.

ويعمل المنتدى على تحقيق أهدافه عن طريق:

١- عقد الحوارات العربيّة العربيّة: وتتناول هذه الحوارات مناقشة أهم الموضوعات التي تهم العالم العربيّ. ويشارك فيها أعضاء المنتدى؛ إضافة إلى نخبة من الخبراء والأكاديميين.

٢- عقد الحوارات العربيّة الدولية: ويتكون فيها الطرف العربيّ من أعضاء المنتدى وخبراء وأكاديميين عرب؛ ويمثل الطرف المقابل إحدى الهيئات أو المعاهد أو المراكز من مختلف الدول والتجمّعات العالمية.

٣- القيام بالبحوث والدراسات الإستراتيجية: وتشمل الدراسات العلمية لفرق بحثية متخصصة حول القضايا الكبرى التي تواجه العرب حاضراً ومستقبلاً.

٤- المطبوعات: إضافة إلى سلسلة المطبوعات الخاصة التي توثق كل نشاط من الأنشطة المذكورة أعلاه (الحوارات العربيّة، والحوارات العالمية، والبحوث الاستراتيجية)، يقوم المنتدى بإصدار نشرة شهرية بعنوان «المنتدى» باللغة العربيّة، ونشرة فصلية باللغة الإنجليزية تصدر كل ثلاثة أشهر، بهدف تعريف الأفراد والمؤسسات بخلاصة الحوارات والندوات والمؤتمرات التي يعقدها المنتدى؛ إضافة إلى نشر مقالات وترجمات عِدّة، تهُمّ المثقف والمواطن العربيّ.

ويعتمد المنتدى في تمويله على رسوم الأعضاء العاملين والمؤازرين (مؤسّسات)، وتبرعات الأعضاء والأصدقاء ومساهماتهم؛ إضافة إلى ريع وقفيته المتواضعة جدا، حتى الآن.

عضوية المنتدى:

١- عضوية عاملة: تضم نخبة من الشخصيات العربيّة المتميزة، التي تؤمن بالمنتدى وبالأهداف التي أنشىء من أجلها.

٢- عُضوية مؤازرة: تضم مجموعة من أبرز المؤسسات والمجالس العربيّة المتفتحة التي تؤمن إداراتها بالعمل وبالفكر العربيّ المشترك.

٣- عُضوية الشرف: يمنحها مجلس الأمناء للأفراد والمفكرين من غير الأعضاء العاملين، الذين قدّموا مآثر ومساهمات جلّى، في مختلف الميادين، على المستويين العربيّ والدولي.

نشرة شهرية يصدرها منتدى الفكر العربي

المنتدى

١٧ (٩) ٢٠٠٢



المحتويات

منظور إنسانيّ حول خريف استيائنا *

الحسن بن طلال

لقد كانت سنةً مؤلمةً للإنسانيّة. وكانت اعتداءاتُ الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ واحدةً من أكبر التجلّيات على صِيَغِ الإذلال التي باستطاعة الإنسان أن ينهالَ بها على أخيهِ الإنسان.

لكنْ، إذْ نعودُ بذاكرتنا إلى ذلك اليوم المأساويّ ونُشغل أنفسنا - وأحدُنا الآخر - في التفكُّر والتأمُّل، فإنه يجب علينا أنْ نكرّسَ اهتماماً أكثر هدوءاً وتعقّلاً لما لا يزال مخفيًّا من عواقبِ هذه الأحداث. إنّنا نتحرّك نحو المجابهة والعدوان غيْرَ متيقّنين، إن لم نكن جميعاً متردّدين. ومَعَ ذلك، فإنّنا بالتأكيد مَدينون للأبرياء الذين زُهقت أرواحُهم في ذلك اليوم ومذّاك، وللأجيال القادمة أيضاً، بالرجوع خطوةً إلى الوراء بعيداً عن تلك الهاوية المروّعة.

وباعتباري مسلماً، فإنّني أشعر بامتعاضٍ وحرَجٍ عميقيْن بسبب ما لدى مقترفو هذه المذبحة من جراءةٍ على وصف أنفسهم بأنهم مسلمون، وعلى ادّعائهم بأنهم قاموا بعملهم هذا باسم الإسلام. يا لها من إهانةٍ بالغة لمن يقربُ عددُهم من مليارَيْ مسلم من سكّان كوكبِنا هذا!

قبل فترة طويلة من قيام هؤلاء الإرهابيّين باختطاف الطائرات التي وُجّهتْ لتتحطّمَ في كلّ من مدينتَيْ نيويورك وواشنطن العاصمة، آمنْتُ بحاجتنا الماسّة إلى مِنبر وسطيّ مستنير يقوم على الشموليّة وعدم الإقصاء، حيث يتقاسَمُ ذوو النوايا الحسنة من الرجال والنساء إنسانيّتهم المشترَكة.

* الترجمة العربيّة [بتصرّف قليل] للنصّ الإنجليزيّ الذي نُشر بتاريخ ٢٠٠٢/٩/١١ في جريدة **جوردان تايمز**. عن **الحياة** اللندنية، ٢٠٠٢/٩/١٤؛ [أعيد نشرُها في **الرأي** الأردنية، ٢٠٠٢/٩/١٥].

ومنذ الحادي عشر من أيلول/سبتمبر الماضي، تحمّلت أسرةُ بني الإنسان الكثير من صيغ الإهانة والإساءة، التي تميّزت بكونها أكثر مأساويّةً بسبب استحالة تفاديها: قتل المدنيّين في المناطق الفلسطينيّة؛ القتل المنظّم للرجال والنساء والأطفال في مدينة كوجرات الهندية؛ الإصرار على اعتماد سياسة الوصول إلى شفير الهاوية في المجال النّوويّ في منطقة كان الأجدر بها أن تركّزَ الطاقات على التربية والتعليم، والتخفيف من حدة الفقر، والتنمية؛ اعتماد صيغ عنيفة للتيقّظ والترقّب أدّت إلى ارتكاب جرائم عِرْقيّةٍ أودت بحياة أناس أبرياء في شوارع أمريكا؛ العمليّات الانتحاريّة في إسرائيل.

إنّ الألفيّةَ الجديدة تُرَدّدُ أصداء صيحاتٍ مألوفة تنمّ عن الكراهية والغضب والعنف. وإنّ خوفيَ الأكبر هو أنّنا في حال استمرارِ اعتمادِنا على سيادة القهر والقوّة، باعتبارهما وسيلتيْن للرّدع، لنْ نكونَ قادرينَ على كبْح العنف. وبذلك، لا بد لنا أن نغدوَ أكثرَ إحساساً بمفهوم العواقب: عواقب الفقر، والأمّيّة، والجور، والافتقار إلى الفرص، واليأس، والغضب التي بإمكانها جميعاً أنْ تؤدّيَ إلى إمعان الفكر في العنف. وفي رأيي، بصفتي أحدَ مواطني العالَم، أنّه يُمكن أنْ نَعُدَّ حالاتِ عدم التسامح والتمييز والتعصّب صيغاً أُخرى للأمّيّة والجهل، تَمحي القيم الاجتماعية، وتنخرُ إنسانيّتنا وتدوس على روح التزاماتِنا وواجباتِنا الأخلاقيّة، إزاءَ أحدنا الآخرَ وإزاء العالَم برمّتِه.

وفي حال أخفقَ العالَم في التّخلّي عن «القَبَليّة» الجديدة أو «الإقليميّة» أو الانفراديّة، التي نمت بشكل حثيث على مدى العام المنصرم، فإنّنا مُقبلون على مستقبلٍ مجهول. لكنْ إذا تمكنّا من البحث عن الجوانب المشتركة عَبْرَ حوارٍ يقومُ على القيم العالميّة، وأقَمْنا دستوراً للنهج الأخلاقيّ، لربما استطعنا تحقيقَ الأمن الذي يصون ما للإنسانيّة من كرامة ويُحقّق احتياجاتِها من خلال التضامن، مخلّصين بذلك المجتمع من حاجته غير السّليمة لأفراد يَسْعَوْنَ إلى إرهابِنا.

يجب لهذا العمل الإرهابيّ المنفرد أنْ لا يُفضيَ بنا إلى الانحطاط إلى دَرَك آلاتٍ تتحرّك تلقائيًّا في ظلّ راياتٍ غيْرِ منضبطة لمفهوم الوطنيّة أو الدّين. «إنّ التحدّي الأكبر لا يكمنُ في تثبيت دعائم الاستقرار عن طريق الجبروت العسكريّ، الذي لن يستطيعَ أنْ يُحقّقَ النّجاح على المدى البعيد، وإنّما في بناء الأمن من خلال اعتماد سياساتٍ خارجيّة تخاطب الجذورَ السّياسيّةَ للإرهاب».

يقومُ المَثَلُ الإسلاميّ الأخلاقيّ الأعلى على مقدّمةٍ مَنْطقيّة مفادُها أنّ الخليقةَ مترابطةٌ عضويًّا وروحيًّا بوجه من الوجوه. وفي إطار المفهوم الإسلاميّ للتوحيد، تُقَرُّ هذه المقدّمة المَنطقيّة باعتبارها مبدءاً أساسيًّا للعقيدة. وإذا حلّقْتَ في الفضاء ونظرت إلى العالَم الإسلاميّ حيث يسجدُ الجميع خمس مرّاتٍ في اليوم تجاه نقطة مَرْكَزيّةٍ واحدة، ستلاحظُ دوائرَ مشترَكةَ المَرْكَز ترمز إلى هذه الوَحْدةِ الأساسيّة، وهذا الترابط البينيّ، وهذا الوجود البينيّ الذي لا يُقاوَم للإنسانيّة. هذا هو إسلامي أنا: إنه التعدديّة واحترام التّنوّع.

وبصفتي منسّقاً للمؤتمر العالميّ حول الأديان من أجل السلام، ورئيساً لنادي روما، ورئيساً وراعياً لمنتدى الفكر العربيّ، فإنّني أمثّل أفرادا مثاليّين بتوجُّهٍ كُلّيّ. ونحن نتقاسم «اهتماماً مشترَكاً بمستقبل الإنسانية». وبمقتضى وظيفتِنا، فإننا نعمل باعتبارنا عوامل تحفيز للتغيير. إن هذا المنظورَ العالَميّ ضَروريّ للقيادة الحكيمةِ إذا أدركْنا واقعَ الاعتماد المتبادَل المكثّف بين الأمم في هذا العصر الجديد. وفي ضَوْءِ التطوّر المتفوّق لأسلحة الدّمار الشامل، ليس هذا وقتاً للأيديولوجيات الإقليميّة التي لا تستطيع فَهْم تعقيدات التحدّيات والأعراف المعاصرة وظلالها: أي المشكلات السياسية والاجتماعيّة والاقتصاديّة والتكنولوجيّة والبيئيّة والنفسيّة والثقافيّة للجوانب العويصة في العالَم. وإنّه لمن الجوهريّ أنْ نحتفظَ بمنظورٍ مدروس ومتعدّد المعارف وبعيد المدى حول خياراتِ السّياسة التي تُحدّدُ مصيرَنا؛ عاملين بذلك على الحدّ من نطاق الشرور من قبيل الفقر والتمييز، من خلال توسيع حدودِ المعرفة. وليس في وسع العالم التقصير في بلوغِ هذا الهدف.

إن ما نحتاج إليه هو أنْ نضعَ نهايةً لجوانبَ معيّنةٍ

مرفوضة: الحرب، والإرهاب، والعنف، وصرْف النظر عما للإنسانيّة من كرامةٍ متأصّلة.

علينا، إذاً، أنْ نتعلّمَ كيفيّةَ العمل معاً على الصعيد العالَميّ، معترفين بأرضيّتنا المشتركة؛ الأمر الذي يَعني احترام قدسيّةَ الحياة المتأصّلة في كلّ الأديان. ولا بدّ لأبناء كلّ الأديان من إدراك مفهوم تاريخِنا المشترَك على سطح هذا الكوْكب الهشّ الذي نَعْمُرُهُ معاً. وإنّ من شأن ذلك أنْ يدفعَنا إلى المُضيّ قدماً باتجاه أجندة إنسانيّةٍ جديدة من أجل عالَم أفضل للتراحم، والتوفيق، والفَهْم. وكحدّ أدنى للعمل، يتعيّنُ علينا تطوير إطار حضاريّ للاختلاف؛ أما في أحسن الظروف، فلا بدّ لنا من أنْ نهدفَ إلى بلوغ منظور مشترَك للمبادرات العالَميّة ولاستجابةٍ هي الأخرى عالميّة في أوقات الأزَمات.

آمُلُ شخصيًّا، وهو أملٌ من البديهيّ أنّ الملايين يُشاركونني إيّاه، أنْ لا نُضطرَّ مرّةً أخرى إلى أنْ نشهدَ صورة مأسويّةً لذلك الدخان العارم الذي غَمَرَ انهيار البُرجيْن التوأميْن، وكلّ من كان داخلهما من البشر، في الحادي عشر من شهر أيلول/سبتمبر الماضي. وإنّنا مُقدمون لفترة طويلة قادمة على رؤية لهذا المشهد السيرياليّ؛ وهو مشهد يجب أن لا يكونَ مجرد رمز ليوم يبعث على الحزن العميق، بل لا بد من اعتباره أيضاً انشقاقاً مأساويًّا في سياق الإنسانية. كما آمل أيضاً أنْ يُحلّ محلّ البرجيْن لا مجرّد بُرْجَي الثّور الرائعيْن اللذيْن تم تصوّرهما في البداية لملء ذلك الفراغ المرعب للبرجيْن الأصل، بل أيضاً رؤية مشتركة لمفهومَي الحضارة والثقافة التّوأميْن. إنّ ذلك سوف يَعني أنّنا قد ارتفعنا أخيراً فوق الطاقات العدائيّة التي تكشّفت في ذلك اليوم، وصولاً إلى مستوى أعلى من نفاذ البصيرة، من أجل اتّباع خطواتٍ من شأنها أنْ تعملَ على ضمان مستقبلِنا المشترَك.

ويَهيبُ القرآنُ الكريم بنا أنْ نراقبَ التغيّرَ الأبدي للرياح... واختلافَ الّليل والنّهار... وتنوّع ألوانَ البشر وألسنتهم... وتعاقبَ أيّام النجاح والإخفاق بين الناس...، وأنْ نتأمّلَ كمالَ الخليقة التي تتميّزُ بجمال تنوُّعِها.

يا له من جسر رائع للخلود إذا استذكرْنا كلّ واحدٍ ممّن فقدْنا في ذلك اليوم، الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ومنذ ذلك اليوم، باعتبارهم أرواحاً تنير خطواتنا الإنسانيّة المتواضعة تجاه تحقيق فَهْمٍ أعمق لبعضنا بعضاً من أجل السّلام النّهائيّ. ■

حوار الحضارات: حوار في الحوار*

د. مطهر عبد الله السعيدي**

لقد أصبحت الدعوة لحوار الثقافات حيناً، وحوار الحضارات والأديان أحياناً أخرى، تمثل القاسم المشترك بين الكثير من المثقفين ورجال السياسية والدين والمفكرين، ليس فقط في العالم العربي والأسلامي بل في الغرب ايضاً. وعلى الرغم من الاهتمام الواسع بالحوار وخطورة الدور الذي يتوقع أن يؤديه، نجد أن أَوْجُهَ الارتباك المنهجي والاندفاع، وربما التلقائية أيضاً، شكلت في أغلب الأحيان السمة الغالبة لمبادراته، وكأن قضايا التحاور وغاياته ومنهج إدارته اصبحت مسلّمات معلومة، وأن جُلَّ ما ينقصنا هو مجرد جمع النخبة من أهل الرأي والخبرة من كلا الطرفين حول طاولة واحدة.

إن التسرع وغياب الرؤية والروية في تناول مثل هذا الموضوع المهم هو في رأيي مدعاة للقلق، لا من منطلق أن مقدرة الحوار على الارتقاء بمستويات الفهم المشترك المعزز للثقة وبقدرات التفاعل البناء مع الغرب تعتمد على دقة إجراءات الإعداد المسبق له وسلامتها، بل أيضاً من منطلق أن غياب الإعداد المناسب قد تؤدي إلى احتمال خروج الحوار بنتائج سلبية وبالغة الخطورة. ويعني ذلك أن امتلاك فهم دقيق لدينامية التحولات المجتمعية والحضارية المتسارعة ونهج صيرورتها وطبيعة محدداتها والعوامل الفاعلة فيها، إلى جانب ما يصح وما لا يصح، لا بدّ أن يغدو موضوعاً للحوار، لكي تكون مواقفنا راشدة تنطلق أولاً من كونها هادفة تعكس حالة استيعاب منهجي للواقع ولمكامن المصلحة الحقيقية فيما يتعلق بغايات تكييف هذا الواقع والتكيّف معه، بحيث لا نبدو وكأننا في حالة صراع محبط مع حقائق الواقع ذاتها، وفي حال تناقض موضوعي مع مقتضيات المواكبة الحضارية التى أصبحت أهم محددات مصيرنا؛ وثانياً من كونها محمية من مخاطر الوقوع تحت تأثير حالة من التشوش المرجعي والمنهجي الذي يؤدي إلى إدارة الحوار بروح ورؤية تتميزان بالعاطفية وبآلية سجالية يتحول معها الحوار إلى غاية قائمة بذاتها.

إن الحوار الذي لا يستند إلى وضوح مرجعي ومنهجي وغائي ولا يخضع للمعايير العقلانية في إستخراج المواقف، لا يستطيع أن يكون واقعياً ولا مقنعاً؛ كما أنه لا يستطيع أن يبني نسقاً منسجماً من المواقف ولا سياقاً مستمراً لها. لذلك، فإنه يخفق في دعم موقف حوارى حازم وعملي، قادر على الحفاظ على مصالح الأمة وثوابتها؛ كما يخفق أيضاً في إغناء المساعي لامتلاك مقومات الندّيّة في مجال التفاعل الدولي ورفدها. وهو فوق كل ذلك غير مفيد؛ بل إنه لا يخلو

* من أوراق ملتقى البتراء حول «الخطاب العربي: المضمون والأسلوب»؛ ٣-٤ أيار/مايو ٢٠٠٢.

** سفير اليمن لدى المملكة المتحدة؛ عضو المنتدى.

من خطورة كبيرة متعددة الأبعاد تتعدى مجال العلاقة المتبادلة والتفاعلية مع الغير إلى حالة من الإرباك والإحباط والتمزق الداخلي الذاتي تفضي بدورها إلى حالة من التمترس الانهزامي المدمر.

وانطلاقاً من واقع أن الثقافة والفكر العربيين، على سبيل المثال، لا بد لهما أن يكونا في حالة تكيف دائم مع معطيات التطور الفكري والثقافي العالمي المتسارع، شأنهما في ذلك شأن أي ثقافة أو فكر، فإن الاشكاليات المتعلقة بفاعلية اكتساب هذه القدرات، وكل ما من شأنه تحديد هذه الفاعلية، قد لا تقف عند حدود سوء الفهم؛ وبالذات عند حدود الجوانب التي تترتب عليها تبعات أدائية ومسلكية تتعلق بقدرات التفاعل الدولي. بل إنه ليس من غير المحتمل أو مَما يعيب الثقافة أو الحضارة العربية أو الفكر العربي أن تشكل ظواهر بذاتها، وبما يترتب عليها من نتائج، مصادر حقيقية لإرباك مُناخ التطور وقدرات التفاعل مع بقية العالم وتشويشها. وفي مثل هذه الحال، وفي حال لم يسبق أي حوار توصيفيّ واقعيّ لهذه الظواهر والتحدّيات، وفي حال لا يتم التوصل إلى وعي ذاتي بماهية الخصائص والسمات التى تجعل منها مصادر مباشرة او غير مباشرة لهذا الإرباك والفشل ومن ثم الانصراف على نحو عقلاني ومنهجي إلى تحديد سياق غائى مستمر ومنظم للتحولات الذاتية الثقافية والفكرية والمسلكية الضرورية لتجاوز هذه السلبيات ما أمكن، فليس من المستبعد أن يتحول هذا الحوار إلى مناظرات سفسطائية سلبية المردود ومستحيلة الغاية بسبب كونها مضادة لطبيعة الأشياء.

ويعني هذا في إطار المراجعة والتقييم الذاتيّ تحديد الظواهر التى تتشكل بذاتها وتتعارض بطبيعتها، وما يترتب عليها من نتائج، مع متطلبات التفاعل الكفؤ ولزومياته مع بقية العالم، بصرف النظر عن الموقف الأخلاقي أو القيمي إزاءها من وجهة نظر الثقافات الأخرى. ويمكن النظر إلى هذه العملية باعتبارها صيغة تقريبية مرحلية على أساس الحالة الافتراضية لبنية تفاعلات خالية من التحيزات الثقافية أو الحضارية أو تلك التي تنطلق بدفع من الأغراض الانتهازية الأخرى.

لا بد لهذه الخطوة المبدئية المهمة أن تشكل شرطاً مسبقاً لأي حوار باعتبار أن هذا يحررنا من الوقوف في موقف المدافع عن الظواهر الثقافية او الفكرية أو المسلكية التى إما لا يمكن الدفاع عنها لمنافاتها للواقع ومنطق الأشياء، أو لأنها غير جديرة بذلك لأنها لم تعد تمثل قيمة بالنسبة لنا، على الأقل في إطار الصورة التي تجسدها الحالة الراهنة؛ الأمر الذي من شأنه أن يتيح الفرصة التي يتركز الحوار عندها حول الظواهر والقضايا التى ندرك بأن المواقف غير السلبية إزاءها تقوم على أساس من سوء أو قصور في الفهم يمكن تجاوزه عبر التواصل والحوار، وحول ما تمثله مثل أوجه التحيز من عوائق في مجال التفاعل والتواصل المشتركين ومحاولة تجاوزها.

وكل ما أرجوه من ذلك هو إقناع القارىء الكريم بأن الحوار بطبيعته، وبما يترتب عليه من نتائج، إنما يمثل عملية لم يتم فهم أبعادها بما يكفي بعد. إن الخطوة المنطقية الأولى نحو الحوار يجب أن تكون حوار الذات بروح تأملية نقدية، وبرؤية عميقة لسياق التطور العالمي ولمعالم دورنا الحضاري الممكن ومقومات تحقيقه والجوانب التي تعيق إمكانية الوصول إليه؛ مسلّحين في كل ذلك بشجاعة المصلحين وبإيمان لا يتزعزع بالله وبالمستقبل يعيد للعقل مكانه وللمنهج سلطانه؛ وبمعرفة عميقة بالغير وبمصالحه كما يراها راهنة ومستقبلية، وبنظام تفكيره وأولوياته إزاء ما يهمنا من قضايا، وبرغبة صادقة وأمينة في التفاعل البناء القائم على الثقة والصدق في بناء المصالح المشتركة وخدمتها من منطلق الاحترام المتبادل وروح الشراكة العادلة والأخوة الإنسانية الناضجة.

وقد تم لهذه الغاية اختيار عدد من الطروحات التى كثيراً ما يتم تبنيها وتوظيفها فعلياً، ومنها ما يأتي:

١- تصحيح صورة الثقافة والحضارة العربيتين أو الدين الإسلامي حينما يتطلب الأمر ذلك، واظهارها على حقيقتها أمام الغرب والعالم وإزالة ما علق بها من أوجه التشويه والتحريف والتجريح بهدف تجاوز مسببات الإرباك والفشل في مجال التفاعل الدولي، لا سيما مع الغرب.

مع أن الطرح هذا أمر جيد، ويتضمن جانباً مهماً من الحقيقة، إلا أنه غالباً ما ينطوي على تبسيط بعيد عن الواقع بسبب إهماله جوانباً مهمة من المشكلة ومن مصادر الإرباك في العَلاقة، وميله إلى حصرها في جانب ضيق من جوانبها الذي على الرغم من أهميته فإنه يشكل الوجه المتعلق بسوء الفهم؛ أي أنه يوحى وكأن حالة التباين الثقافي والحضاري والديني في جميع عناصره ومظاهره لا تشكل في ذاتها، ولا من خلال ما يترتب عليها من نتائج، عوائقَ موضوعية في مجال التفاعل العملي والمسلكي أياً كانت ميادينه. وإن تحقيق مستوى أرقى من الفهم المتبادل لهذه الظواهر من شأنه أن يعمل على تجاوز جميع المشكلات العملية في مجالات التفاعل

الواقعي من غير حاجة لإحداث أي تحول أو تغيير يتعلق بمبدأ وجود أي من هذه الظواهر في حياة المجتمع أو أي تجسيد لها. وهذا أمر يُنافي الواقع. فعلى الرغم من وجود الكثير من مظاهر سوء الفهم أو حتى انعدام الفهم المتبادل، الأمر الذي يولد الريبه ويسهل مهمّات الاستهداف الانتهازي المغرض، فإن من أسباب الفشل في تحقيق التواصل والاندماج الدوليين هي أسباب موضوعية تعود إلى ضعف قدرة بيئة التفاعل على الوفاء بشروط الكفاءة والفعالية، وملاءمتها على أساس معايير الأداء المتبعة دولياً. ومن الجوانب الأساسية جداً لإنجاح الحوار تجنب الخلط بين مظاهر الاختلال الحقيقية والموضوعية ومصادرها: تلك المترتبة على مجرد سوء الفهم أو انعدامه، أو على آثار التحيزات المغرضة. ولتحقيق هذه الغاية، لا بد من الدخول في حالة نقد ذاتي حضاري جريء وحكيم يستهدف تقييم واقع الثقافة والفكر العربيين من جانب ما يترتب عليهما من نتائج تتعلق بالأداء والمسلك، وذلك في ضوء المقومات والمتطلبات الموضوعية ليس فقط لامتلاك خصائص التفاعل الكفؤ مع العالم الخارجي والقدرات اللازمة لذلك، بل لامتلاك مقومات الكفاءة والقدرة الأدائية الذاتية في مجال إدارة مجتمع تنافسي فاعل كفؤ من شأنه أن يجبر العالم على فسح مكان لائق في فضاء تفاعلاته وأن يجد مصلحة وضرورة للتفاعل معه لا مجرد تفعيله وفقا لمقتضيات الأحوال. ويجب النظر إلى عملية النقد والتقييم الحضاريين هذه باعتبارها تشكل أساساً لجهد إصلاحي أساسي: وبالتالي فلا بد لهذه العملية أن تتسم بالمنهجية والعقلانية والرشد، وبالإقدام والشجاعة قبل ذلك؛ إذ إن أي جهد إصلاحي لا يتسم بالشجاعة هو جهد لا بد له أن يتحول إلى صيغ غير واضحة وغير عملية تهيمن عليها روح التردد والانكفاء.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية التقييم قد تُظهر أن الكثير من أوجه الاختلال لا تعود إلى المعطيات الثقافية أو الفكرية ذاتها وإنما إلى أساليب مغلوطة في فهمها وترجمتها عملياً ومسلكياً. وفي حالات أخرى قد تجد أن المبدأ الفكري أو الثقافي يقبل صيغاً متعددة للتطبيق العملي يتيح بعضها قدراً كافياً من مقومات التلاؤم مع متطلبات التفاعل العالمي الكفؤ، وأن الإشكال الحقيقي إنما يتمثل في العجز عن إدراك هذه الحقيقة وإيجاد الصيغة الملائمة لإحداث التحول المطلوب عبر تبنى الأنماط البديلة للممارسات ذات العلاقة.

لا بد لمعطيات هذا التقييم المستدام أن تصبح المرجعية الحاكمة حين يتعلق الأمر بتحديد مسار التحولات الثقافية والحضارية ومنهجها التي لا بد أن تنطوي هي الأخرى على اختيارات عقلانية راشدة وجريئة؛ كما لا بد لها أن تكون متدرجة ومستمرة أيضاً يتحدد مسارها الأمثل بفضل منظومة معقدة من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة، وهو مسار تمثل كل نقطة عليه توليفة الحد الأقصى الممكن من مقومات كفاءة التفاعل والأداء، مع الحد الأقصى من إنجازات التحول الثقافي والحضاري المرغوب فيها والمستهدف تحقيقها في ضوء معطيات عملية النقد الحضاري. لكن المحقق للشرط الضروري المتمثل في الحفاظ على معدل للتغير في نظام التوازنات الاجتماعية والاقتصادية لا يؤدي إلى خلق حالة من عدم الاستقرار، أو إلى ردود فعل سلبية كبيرة على نتائج التحول وعلى عملية التحول ذاتها، على الرغم من أن نظام التوازنات سوف يكون، بل يتعين عليه أن يكون، أحد أهداف عملية التحول التطوريّ والتحديثي نفسها.

ومع أن ممارسة عملية النقد الذاتي الحضاري وتحديد أهداف عملية التحول الثقافي والحضاري ومراحله تمثل عملية داخلية ذاتية تخص المجتمع العربي والإسلامي وتعكس خياراته، فإنه يجب أن يسمح بتوجهها من خارجه. إن ذلك لا يتعارض مع إمكانية تحقيق تطويرها بالتوازي مع عملية الحوار الذي سيعمل بالتأكيد على إغنائها بمزايا الفهم السليم والمنهجي لمعاناة شركاء التفاعل المشروعة والواقعية ورؤاها ومصالحها، وهي قضية مهمة وإيجابية. وإن من شأن هذا الحوار أن يتيح بالمقابل اكتشاف أنماط التحول والتأقلم المطلوبة من هذا الغير وطرحها في إطار الجهد المشترك نحو خلق البنية المثالية للتفاعل البناء. وهكذا نجد أن إغفال هذه القضايا المهمة يمكن أن يؤدي إلى الكثير من اللبس: وقد يتحول الحوار إلى وسيلة للدفاع عن قضايا ما عاد يمكن ولا يجب الدفاع عنها، وإلى حرمان نهج التحولات الفكرية والحضارية من الاستفادة من معطيات الحوار، وإلى حرمان مناخ التحاور من الرؤية الواقعية والمنهجية التى يُتيحها مثل هذا التقييم العقلاني والمنهجي لحقائق الواقع.

٢- التقدم بأهداف الحوار خطوة إضافية عبر مجرد تجاوز إزالة سوء الفهم المتبادل للمعطيات الثقافية والدينية والحضارية لكلا الجانبين، وذلك في الاتجاه العملي لتقييم مترتباتها الموضوعية ومن ثم الانصراف إلى مواقف مشتركة إزاء هذه المعطيات، لا سيما الخلافية منها، حتى يمكن العمل على ترتيب مواقف وصيغ عمل فعلية تقف إزاء هذه المعطيات وفي إطار العلاقات المتبادلة، وتقوم على هذا الفهم المشترك، وتسهم في تجاوز الإرباكات العملية القائمة في الوقت الراهن.

وبالرغم مما يتسم به هذا الهدف من جانب منطقي، فإنه ينطوي على مخاطر كبيرة؛ إذ بإمكانه أن يؤدي إلى تحويل هذه الحوارات إلى بداية عملية لمرحلة جديدة ونشطة من التصارع الحضاري والثقافي والديني الذي لا يؤدي إلى تعميق مجالات التباين والاختلاف فحسب، بل يزيد من الحساسية المتبادلة تجاه تناول هذه الموضوعات، ويطبعها بروح عنادية عميقة. ويعود هذا إلى أن صياغة مواقف مشتركة إزاء مثل هذه القضايا ينطوي بالضرورة على إخضاعها لعمليات تقييم متبادل يؤدي إلى إصدار أحكام، مهما تم الاجتهاد من أجل ضمان موضوعيتها وحياديتها، لا يمكن أن تخلو من المحتويات القيمية والأخلاقية وحتى الشخصانية التي يجري تجاهلها على نحو متبادل. وهو أمر خطير وغير مقبول؛ إذ لا أظن أن أحداً يحب وجهة نظر صريحة بشأن خصوصياته الدينية أو الثقافية أو الإجتماعية، كما يجب له حتى عدم الاستماع إليها من منظور إخضاعها لعملية تقييم وتقويم بمعايير ثقافة أخرى. فضلاً عن ذلك، لا يوجد أحد مؤهل لإصدار مثل هذه الأحكام ما لم تكن قائمة على معايير أخرى مستقلة وواقعية وحيادية. وهي معايير تنقل هذه الأحكام من الإطار الذاتي إلى الموضوعي وتجرّدها من كل صيغة من صيغ التحيز مهما كان شكلها، وذلك بفعل تأثير المعطيات الثقافية أو القيمية أو الدينية الذاتية. بعبارة أخرى، فإن هدف مثل هذا الحوار في معرض تناوله لأية ظاهرة من الظواهر لا يكون عن طريق إصدار الأحكام القيمية بشأنها، وإنما للوقوف على مدى ملاءمتها موضوعياً مع متطلبات التفاعل الكفؤ بين الحضارات، وما تحمله من إيجابيات وسلبيات من هذا المنظور، لكي يصبح الغرض الحقيقي من تقييم هذا المعطى الوصول إلى صيغة توفيقية بديلة تكون كفيلة بتجاوز ما تمثله من سلبيات على صيغة التفاعل الكفوء والبناء. غير أن المشكلة الحقيقية التى تواجه مثل هذا النهج، حتى على افتراض توافر حسن النية وقدرة التنازل عن النزوع الطبيعي للتعالي المبني على واقع التقدم النسبيّ، مادياً ومعرفياً، لأيّ من شركاء الحوار، تتمثل في فكرة التجرد المطلق والحيادية الكاملة إزاء تأثير المعطيات الثقافية والقيمة والأخلاقية الذاتية في معرض التحاور مع الغير، خصوصاً في الحالات الكثيرة جداً التي لا تخلو من أي أساس موضوعي وطبيعي واضح، وقطعي لعملية المفاضلة والمقارنة بين الظواهر الثقافية أو المسلكية على اختلافها. يُضاف إلى ذلك المخاطر الجَمّة المترتبة على تفاقم الوضع بسبب عدم إمكانية حسم مثل هذه الأمور على مستوى النخب الفكرية، وحتمية إعادتها إلى دائرة ردود الفعل العاطفية حين يصبح مثل هذا الحوار ومترتباته محل اهتمام جماهيري وإعلامي واسع النطاق. ومما يفاقم خطورة هذا الوضع وجود تحيز ذاتي طبيعي ومبرّر في كل مجتمع ينصرف إلى المبالغة في تقدير قيمة معطياته وإسهاماته الثقافية والحضارية والدينية ومغزاها إلى الحد الذي يستحيل معه تصور وجود حالة حيادية حقيقية في مثل هذا الطرح. وأكثر من ذلك فإنه من غير المتصور أو المجدي عملياً لمجتمع أو حتى لفرد ما أن يتجرد من تأثير ثقافته ثم يحاول عرضها. وفي حال أمكن تصور ذلك، جدلاً، فإن العارض في هذه الحالة لا يعكس الثقافة من خلال حالة استيعاب ذاتي لها، وإنما يعكسها باعتبارها موضوعاً بحثياً مجرداً من النوازع الإنسانية الملازمة له اعتيادياً، وهذا يجعلها قضية مختلفة كلياً. وبما أن من شأن هذه التحيزات الطبيعية أن تؤدي إلى حالات من المبالغة والمكابرة في إطار منظور الآخر، فإنها قد تؤدي إلى ردود فعل مقابلة تمثل حالة تحيز مقصود وواع، وتأتي زيادة على مستوى التحيز التلقائي غير المقصود المشار إليه سابقا؛ وقد تخرج بالنتيجة بعيداً عن شروط الموضوعية لتصل إلى مجالات التحامل والتجاوز. ولاعتبارات مماثلة فإنني أؤيد فكرة الاستغناء عن الوقوف الطويل عند موضوع الاستعراض المتبادل للإنجازات الحضارية لغايات كسب الاعتراف والاعتبار، ولو بمفهوم تاريخي، وذلك لمصلحة كون الإسهام الحضاري عملية مستمرة لا يمكن قياس أهميتها المقارنة على أساس التحديد الكمي أو النوعي للإنجاز الذي يتحدد بالظروف الموضوعية لكل حضارة وترتيبها في السياق التطوري للحضارة الإنسانية برمتها. لكن بمجرد الإسهام في ضمان استمرارية السياق التطوري للحضارة الإنسانية والحيلولة دون انقطاع حلقات تواصلها، وعلى إعتبار أن نوعية الإسهام الفعلي ومقداره لكل حضارة لا يشكل بأي حال أساساً للاستدلال على وجود خصوصيات عقلية أو بدنية لأي مجموعة بشرية، وبالتالي فلا يمكن أن يؤخذ أساساً للحكم على إمكانات الفعالية وقدراتها وعلى التفاعل المستقبلي لأي مجموعة بشرية. أي أن الاحترام والاعتبار المتبادل بين البشر يجب أن يستمد أولاً وأخيراً من الكينونة الواحدة الموحدة لجميع البشر، وليس من أي مظهر عرضي لظروف وجودهم الجماعيّ في أي مكان أو زمان. وفي تقديري أن هذا المبدأ كأساس للاحترام المتبادل أسهل منالاً وأكثر انسجاماً مع ثوابت الدين الإسلامي والطبيعة البشرية والأخلاق السليمة ومنطق الأشياء عموماً.

٣- ثمة فرضية مهمة أخرى تنسجم مع الوصف القديم نسبياً لصيغة التفاعل الحضاري الأمثل من وجهة نظر الكثير من المفكرين ورجال الدين والساسة العرب

والمسلمين، التي تجسدت في الأدبيات السياسية والفكرية العربية، تحت ما أصبح يعرف بشعار الأصالة والمعاصرة، وفحواها هو اختيار ما يناسبنا وترك ما لا يناسبنا على أساس مرجعية من الأرجح أنها تعتمد على مدى انسجام المعطى الثقافي محل التقييم مع قاعدة الممارسات الثقافية والأخلاقية المقبولة أو الجارية.

إن وظيفة الحوار هي على الأرجح ترشيد عملية الاختيار في موضوع المقبول والمرفوض من المظاهر والأنماط الثقافية المعروضة وذلك حتى تأتي عملية الاختيار في الاتجاه المعزز لقدرات التفاعل الدولي السليم.

وبالرغم من القيمة المنطقية والنظرية لفكرة الأصالة والمعاصرة وفكرة الاختيار الراشد والواعي لما يمكن قبوله وما يجب رفضه من معطيات الثقافات الوافدة، فان الفكرة تنطوي على افتراضات مبسطة غير واقعية حول ماهية الظاهرة الثقافية والمسلكية وأساليب فرزها والتحكم فيها والسيطرة عليها. فهي تتضمن فهم الظاهرة الثقافية والفكرية كأن هذه الظاهرة تتميز بمادية مستقلة، قابلة للخضوع لإجراءات الحجز الجمركي أو الحجر الصحي، ويمكن فرزها من خلال تحديد فتحات جهاز الفلترة والغربلة والعزل؛ بل يمكن تحديد مترتباتها الموضوعية والمسلكية والقيمية في مجتمع ما على أساس معايير القياس المقارن للحالات النظيرة في المجتمعات الأخرى.

والواقع أن جميع هذه الافتراضات غير صحيحة وغير واقعية. فإن تغلغل ظاهرة معينة، ثقافية أو مسلكية، لا يخضع لإجراءات المصادقة أو المعارضة من طرف سلطات نهائية نيابة عن المجتمع، مهما كانت هذه السلطات، لا في إطار مبدأ التغلغل ولا في صيغته الفعلية. كما يمكن تطوير سياسات ومواقف رسمية وتجنيد وسائل التأثير الإعلامي والمعرفي والنفسي لإيضاح هذا الموقف من كل ظاهرة. فضلاً عن ذلك، لا يمكن لمثل هذا النهج أن يكون فاعلاً في حال تم تبنيه. وحال حدوث التغلغل بالنسبة لأية ظاهرة ثقافية أو فكرية أو مسلكية إنما يعتمد على منظومة دائمة التحول من الاعتبارات والمعطيات الموضوعية والذاتية. وتتعلق هذه المنظومة من جانب بصيغة الملاءمة الوظيفية في واقع الممارسة الحياتية على قاعدة الكفاءة النسبية بالمقارنة مع البدائل الكائنة أو المحتملة في ظل تحولات الواقع التقني أو المعرفي وأسلوب الحياة والإنتاج ومقتضيات التفاعل مع مستجدات هذا الواقع على اختلافها؛ وتعتمد من جانب آخر على القدرات النسبية للظاهرة المعنية مقارنة بالبدائل الكائنة أو المحتملة ذات الجذور الوطنية على إشباع مقتضيات التحول في الذوق العام، سواء تم ذلك بفعل التطور الذاتي أو بفعل التأثر بسياق التطور العالمي العام لأنواع الفنون والأنماط الثقافية والحياتية على اختلافها.

ومعنى هذا أن شعار الأصالة والمعاصرة قد يكون جانباً لا يرقى إليه الشك باعتباره أمنية ورغبة ندعو إلى تحقيقها طالما تم ذلك فقط في إطار ما هو ممكن عملياً، وبوسائل لا تؤدي إلى تشويه السياق الموضوعي لبناء خصائص التفاعل الكفؤ وقدراته مع العالم الخارجي. ولعل من الممكن في هذا الصدد بناء مسار عملي للاقتراب من هذه الغاية، وعبر مفهوم أكثر منهجية وأكثر علمية مقارنة بأسلوب الاختيار على قاعدة الاتساق المشار إليها. وفي حال وجد مثل هذا الأسلوب، فلا بد له أن يقوم على تعميق القدرات الذاتية لإبداع المعطى الثقافي والمسلكي الأكثر كفاءة. لا في مجال الاستجابة لمتطلبات الأداء المتفوق والتفاعل التنافسي الكفؤ في المجال العالمي وقدرات المواكبة الناجحة لمسار التطور العالمي فحسب، بل أيضاً في إطار إنجاز صيغ متحولة لأنماط الممارسة الحياتية اليومية الفردية والمجتمعية، وفي مجال إشباع الاحتياجات الفنية والثقافية والاجتماعية التي تتسم بالكفاءة والملاءمة في ضوء مجمل التحولات والمستجدات في الواقع المعرفي الذاتي والتفاعلي مع الثقافات الأخرى، وفي ضوء معطيات التقدم التقني والاقتصادي الذي يشهده العالم كل يوم؛ وهو جانب لا يقل أهمية عن سابقه.

إلى جانب ذلك، لا بد للمعطى الثقافي والمسلكي أن يمتلك قدرات وديناميّات ذاتية تلقائية، ليس لمجرد التكيّف وإنما الإبداع المستمر من خلال آليات التحول البنائي الذاتي للحفاظ على جودة معطياته وخصائصه المقارنة بموازاة السياق التطوري للخصائص النظيرة والبديلة على مستوى العالم، وهو أمر لا يمكن أن يتحقق بالتوازي مع عملية تحول حضاري معرفي وتقني شامل. من هنا تبرز صعوبة المشكلة.

وفي إطار منظومه مرجعياتنا، فإن ذلك لا يعني التخلي عن معايير الأصالة لمصلحة معايير الكفاءة والملاءمة، بل إن العكس هو الصحيح. فهذا النهج يمثل السلوك الوحيد القادر على الحفاظ على ما يمكن وما يجب الحفاظ عليه من معايير الأصالة في منظومه المرجعيات وتمكينها من تجسيد نفسها وإعادة تجسيدها، في صيغ دائمه التطور والتحول، في إطار المعطى الحضاري وصيغة تجسده الفعلي في كل مرحلة. وفيما عدا ذلك، يمكن من دون أدنى شك إثبات أن اعتماد نهج معاكس من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة الحتمية، أي التلاشي التدريجي لاشكال التجسد الموضوعي لمعايير الأصالة في الحالة المتحولة للظاهرة الثقافية أو المسلكية حيثما كانت.

على أن الفروق المهمة هنا تتمثل أولاً في أن معايير الأصالة يجب أن لا ينظر إليها باعتبارها أشكالاً وأنماطاً محددة وجامدة للتفكير والسلوك ولصيغ التفاعل الفردي والمجتمعي، بحيث تقتضي متطلبات الأصالة تقيداً شكلياً وطقسياً بها؛ وإنما باعتبارها مرجعيات للتفكير والسلوك تستوعب غاياتها النبيلة ومترتباتها الحميدة في حياة الفرد والمجتمع، ليعاد إنتاجها في صيغ أكثر كفاءة وملاءمة، وفي ضوء معطيات الواقع الراهن. وتتمثل ثانياً في أن عملية التحول الثقافي والمسلكي والحضاري لا تتم من خلال آليات الانتقاء التحكمي، حيث يتم تصنيف الأنماط الثقافية والمسلكية الغريبة قبل وفودها أو في معرض وفودها، إلى مقبولة وغير مقبولة ومن ثم إطلاق آلة التعريض والتقريظ للنيل من الظواهر غير المقبولة؛ الأمر الذي لا يعدو في غياب وسيلة فاعلة للمواءمة والتكييف أو انتاج بدائل أكثر ملاءمة وأكثر كفاءة أن تتحول إلى مصدر للإحباط ولحالة من الانفصام في الوعي الفردي والجمعي، وبالذات في مواجهة واقع العجز عن الحد من تغلغلها بما تمتلكه من خصائص الكفاءة والملاءمة النسبية. وما يترتب على ذلك من خلق حالة جديدة من حالات الانهزام الداخلي والإحساس بالفشل والحنق وحتى الانكفاء والتطرف في ظل التسليم الفعلي بالمعطى الثقافي الجديد الذي لا يلبث خلال الزمن أن يصبح حقيقة واقعة. إن عملية التحول يجب أن تتم من خلال ديناميّة للتفاعل الخلاق والمبدع بين الظاهرة موضع الاهتمام وبين نظام المرجعيات الثقافية والمسلكية والحضارية على أساس متطلبات الكفاءة والملاءمة في إطار المفهوم السالف الذكر. معنى هذا أن قيد الأصالة سيصبح بحد ذاته أحد المتغيرات لإفراز الصيغة في إطاره كنظام للغايات النبيلة الأكثر ملاءمة للوفاء بمعيار الإنسجام والكفاءة، ولضرورات استيعاب المعطى الثقافي ومزاياه الوظيفية المختلفة في واقع المجتمع. وهذا يعني أن الاهتمام سيتمحور حول آليات التفاعل وديناميّات بين الأنظمة المرجعية لمعايير الأصالة وبين المعطى الثقافي ولن تخضع تحكمياً للأحكام الفردية أو غير الفردية المبنية على تقييم الظاهرة كما هي مجسدة في بنية أخرى قبل مرورها بعمليات التحول والتأقلم الداخلي؛ كما أن أي جهد من هذا النوع يجب أن يمارس بعقلانية ومنهجية للإسهام في ترشيد عملية التحول، لا منعها أو السيطرة عليها.

ومهما كانت الأهداف والوسائل التفصيلية للحوار بتعقيداتها وتشعباتها التي لا بد أن تشكل مجال تباين واسع في المواقف والرؤى ووجهات النظر، يمكن القول عموماً أن هامش الخلاف يتقلص على المستوى الأكثر شمولاً؛ كما أنه من الممكن صياغة أهداف عامة من المرجح أن تحظى بقدر أكبر من التوافق والتلاقي في المواقف ووجهات النظر عبر شريحة واسعة من المدارس السياسة الفكرية في العالم العربي وفي الغرب على حد سواء، لا سيما تلك التي تتجه نحو الحوار بنوايا سليمة ومخلصة؛ ومنها على سبيل المثال:

١- تجنب حالة المواجهة الحضارية والثقافية مع الغرب التي لا تنفك تروج لها قلة مؤثرة من المفكرين والإعلاميين والساسة لأغراض غير خافية على أحد.

٢- خلق حالة إيجابية بديلة من الاحترام المتبادل ورغبة في التواصل والتعايش البناء تخلو من أي نزوع نحو الهيمنة، أو إقصاء الآخر وتهميشه.

٣- البحث من خلال عملية التحاور عن المسارات الأكثر كفاية، باتجاه بعث الحضارة العربية عن طريق تعزيز قدرات تفاعلها مع الحضارات الأخرى واندماجها فيها، وذلك من خلال تجاوز الخصائص والسمات الثقافية والفكرية والمسلكية التى تشكل مصدر إعاقة موضوعية تحد على نحو عملي من إمكانات الارتقاء الذاتي وقدراته، والتفاعل الاقتصادي والثقافي والتقني مع العالم الخارجي، حيثما أمكن ذلك؛ فضلاً عن التحكم في نهج سير مجتمعاتنا المستقبلي نحو مجاهل قضاءات التهميش ومخاطر الاندثار، بالمعنى الحضاري على الأقل.

وإذا سلمنا بهذه الغايات على عموميتها، يمكننا أن نقترب أكثر من إدراك المعالم الإطارية الأكثر تحديداً لواقع الإشكالية التى نحن بصددها وحدود الدور الحواري في التمكن من تجاوزها، إن لم يكن لمنهج الحوار الفاعل ووسائله، وذلك من خلال استعراض التساؤلات المهمة الآتية:

هل يمثل التباين ثقافياً كان أو دينياً أو حضارياً حالة عامة يمكن اعتبارها سبباً كافياً للتصارع بين المنتمين أبناء مختلف الأديان أو الحضارات؟ وفي حال لم يكن الأمر كذلك، أي في حال لم يكن ظاهرة عامة ودائمة، فمتى تنشأ حالات أو ضرورات التصارع على خلفية الاختلاف الحضاري أو الثقافي أو الديني؟ ولماذا تنشأ؟ بل كيف لها أن تنشأ؟ وهل يتعلق الأمر بالوجود المبدئي المجرد لحالة التباين الحضاري أو الثقافي أو الديني بين العالمين العربي الإسلامي والغربي؟ أم أن الأمر يتعلق بخصوصيات محددة وغير اعتيادية تعتري حالة التباين هذه؟ وما هي هذه الخصوصيات الاستثنائية؟ ولماذا تشكل بالذات سبباً للتصارع؟ وهل تمثل ظاهرة عرضية استثنائية في تاريخ العلاقة المشتركة ونهجها أم أنها تعود إلى خصائص أصيلة في إحدى الحضارتين أو في كليهما؟ هل القضية مجرد عرض لإشكالات أخرى، في

مجالات أخرى سياسية أو اقتصادية أو تقنية أو معرفية، عكست نفسها ربما بشدة على واقع العلاقات الفكرية والثقافية ومناخها، برغم عدم انطلاقها مباشرة من واقع تناقض ثقافي أو ديني أو فكري؟ وهل يمكن اعتبار الحادي عشر من أيلول/سبتمبر إفرازاً لواقع العلاقة الثقافية والفكرية المتأزمة بين العالم العربي والإسلامي من ناحية والعالم الغربي من ناحية أخرى؟ أم أنها نتاج مواقف ورؤى وانفعالات أقلية ضئيلة لا يحسب حسابها، ولا تمثل أي موقف فكري أو ثقافي أو ديني للمجتمع، بل إنها ترعرعت في بيئات خاصة وفي ظل ظروف إستثنائية خارج إطار التأثير الثقافي والحضاري والديني العام ومناخه، وبالتالي لا يمكن اعتبارها أساساً لتقييم طبيعة العلاقة أو نهج تطورها المحتمل؟ وعلى فرض وجود مستوى معين من الريبة وسوء الفهم في مناخ العلاقة الثقافية والفكرية، فهل يعدّ تتابع الأحداث المؤسفة التي طبعت إلى حد ما العلاقة بين العالمين العربي والغربي، بما فيها الموقف الغربي المنحاز إلى إسرائيل، وصولاً إلى الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، نتيجة لحالة التباين الحضاري وسوء الفهم هذه؟ أم أن هذه المواقف والأحداث هي السبب في حالة الوحشة الثقافية والفكرية المتبادلة، وأنها تأتي استجابة لاعتبارات ومصالح دولية لا علاقة لها بالثقافة أو الفكر أو الدين؟

ثم هل دخلت العلاقة في سياق تاريخي من التتابع المؤسف لحلقات عنكبوتية متتالية ومتواصلة من الأحداث المؤسفة التى تؤدي إلى مزيد من الريبة وسوء الفهم، التي بدورها تؤدي إلى أحداث وردود فعل سلبية أخرى؟ وهل الحوار هو أفضل السبل لكسر هذه الحلقات ووقف تتابعها؟ أم لا بد من الوقوف على الأسباب الاقتصادية والسياسية والعسكرية الأخرى بغية وضع الحلول المناسبة لها؟

وهل الموقف الغربي الإيجابي في كوسوفو والبوسنة دليل على أن مرجعية المواقف الغربية تجاه القضايا التى تهم العالمين العربي والإسلامي ليست بالضرورة دينية أو فكرية أو ثقافية، بل مصالح أخرى سياسية وعسكرية واقتصادية متغيرة تتحدد في كل حالة على ضوء معطياتها الواقعية، ولا تتضمن استهداف المصالح العربية والإسلامية بالذات، وتقف بمعزل عن ملابسات المصالح الأخرى؟ كيف يمكن، إذاً، تفسير شبه الإجماع في وسائل الإعلام الغربية ومواقف الرأي العام الغربي التي تقر بوجود هوه ثقافية وفكرية وحضارية عميقة تنعكس سلبا على واقع العلاقات الراهنة والمستقبلية بين الغرب والعالمين الإسلامي والعربي؟

هل أصبحت حالة التباين الثقافي والفكري والديني وسيلة فاعلة لذوي الأغراض الانتهازية بهدف ضمان إستمرار حالة الشك بين العرب والغرب وتعميقها، ومن ثم تحويلها إلى حالة عداء وتنافر دائمين عن طريق دمجها وقولبتها في وعي الفرد الغربي والعربي في إطار العناصر والظواهر الثقافية والحضارية والدينية التى يعدها كل طرف مرتكزات هويته ووجوده المتميز؟

وهل حين ننساق إلى عملية التحاور على هذه الخلفية، فإننا نفضح هذه التكتيكات المغرضة ونفشلها؟ أم أننا نضفى عليها المصداقية والشرعية، ونعطيها الاهتمام الإعلامي والجماهيري الذي تحتاج إليه؟

وفي كل الأحوال، في إطار تاريخ الصراعات الدولية الحديثة، وهي كثيرة ومتنوعة، لماذا لم يعدّ التباين الثقافي سبباً لأي منها، كما لم يعدّ أمر إزالة هذا التباين شرطا لزوالهما كذلك؟ وما هو وجه الخصوصية في هذه الحالة بالذات؟ وكيف تمكنت ثقافات أخرى، كاليابانية والكورية والهندية والصينية وغيرها، أن تجد سياقاً للتفاعل الاقتصادي والإجتماعي والثقافي الكفؤ والسلس مع الغرب برغم سعة حدود الإختلاف الحضاري والفكري وعمقها بين الطرفين؟ بمعنى آخر، هل توجد مشكلة حقيقية تستدعي الحل عن طريق الحوار بين الحضارات أو تقبل به؟ وما حقيقة هذه المشكلة ومصدرها، إن كان لها وجود؟

وهل يراد بهذا الحوار تعميق صورة التفوق الغربي في الوعي العربي وحمله إلى ميادين جديدة، ليكون أي تحول ثقافي أو فكري لا يمثل في وعي الإنسان العربي عند حدوثه حالة تطور طبيعي، بل حالة تسليم وتراجع عن بينه؟

أم هل المقصود هو تسريع وتنظيم عملية التحول الثقافي والحضاري العربي نحو اكتساب مقومات التفاعل وقدرات الاندماج العالمي.

أم أن المقصود هو جر المجتمع العربي والإسلامي إلى حالة من التمترس والعناد الذي يؤدي إلى إعاقة وتيرة التحولات الضرورية لمواكبة عملية التطور العالمي واكتساب قدرات المواكبة في مختلف مجالاته؟ وعلى فرض أنه تم تجاوز المشاكل المتعلقة بتحديد قضايا التحاور فما هي آلية التحاور التى تصلح أن تعبر عن مصالح ورؤى ومواقف العرب والمسلمين إجمالاً؟ وهل يجوز السماح لحوارات جزئية ترتكز على وجهات نظر أفراد أو جماعات أن تحل محل هذه الآلية المعبرة عن حالة الإجماع أو التوافق في الرؤى والمصالح؟ وهل في مثل هذا الحال ستكون مثل هذه الحوارات وسيلة لتعزيز التفاهم مع الغير؟ أم لإثارة الفتنة الداخلية وإذكاء حالة التحسس تجاه قضايا التباين الثقافي والفكري والمذهبي على نحو لم يوجد من قبل؟

ومن ذا الذي سيكون له الحق بتحديد مكمن المصلحة

العامة وصيغة الإجماع، أو حتى مجرد التوافق في تحديد ماهية الموقف الثقافي أو الديني أو الفكري الذاتي إزاء الغير، وتحديد صيغة الفهم المشترك لهذه المواقف؟ ومن يعطي الحق بهذا؟ وما هي صيغة الممارسة الديمقراطية لإنضاج هذه المواقف وإيصالها لحالة الإجماع والتوافق إن كان سوف يتم تبني مثل هذه الآلية؟ ومن يمنع المتعدّين على حق التمثيل الثقافي والفكري الممنوح؟ وفي أكثر جوانب الحوار وضوحاً وإمكانية للتحديد والضبط، أي الجانب الفقهي، هل يقبل المفتون جميعاً بالتسليم لمفتٍ واحد ينوب عنهم جميعاً؟ وماذا إن لم يفعلوا؟

وعلى افتراض أن العالمين العربي والإسلامي يواجهان حالة استهداف حضاري وثقافي وفكري، هل يكون الحوار أنجح الوسائل لمواجهة هذه الوضع؟ وهل ثبت على مدى التاريخ أن الحوار والاقناع شكلا وسيلة ناجحة لوقف حالة استهداف قوى ضعيفة وكسب احترامها؟ أم أن الوسيلة المنشودة تتمثل في مراجعة الذات بعقلانية وشجاعة وحزم لتحديد عناصر الضعف ومقومات القوة بالمضمون الثقافي والفكري والحضاري والسير الجاد المسؤول نحو تجاوز مصادر الضعف واكتساب مقومات الندّية والفعالية، إن لم يكن بالمضمون القيمي فبالمضمون الموضوعي فيما يتعلق بمقومات الكفاءة في مجالات الأداء والإنجاز المادي؟ وعندها هل يمكن أن نجد أن الاختلاف الثقافي والفكري توقف عن كونه سبباً لسوء الفهم والإحباط ومشاعر الشك المتبادل بين العرب والمسلمين والغرب؟

وعلى افتراض أن عملية التحاور تمت بالفعل في مُناخات مثاليّة ووصلت إلى نتائج محددة، ما جدوى هذا؟ وكيف سيؤدي بدوره إلى تغيير واقعنا وسياق الاحداث وواقع العلاقة المتبادلة؟ بعبارة أخرى، ما هي آلية تفعيل مخرجات الحوار وتمكينها من الإسهام في إعادة صياغة واقع حياتنا بمختلف جوانبها؟

لو حاولنا الاجابة عن هذه الأسئلة من خلال استخلاص دروس التاريخ الحديث في ضوء خصوصيات المرحلة التاريخية الراهنة عموماً وخصوصيات بنية العَلاقات ونظام المصالح المتقابلة والمتعارضة بين العالمين العربي والغربي، ومدلولات واقع التوزيع النسبي للقوة وقدرات التأثير المتبادل بين المجموعتين آنياً وعلى المدى المنظور، وصيغ فهم ما يجري وتفسيره وطبيعة الاستجابة المثلى لهذا الواقع عربياً وشروط تحقيق مثل هذه الاستجابة عملياً، فقد نتوصل إلى ما يأتي:

إن فكرة حوار الحضارات ليست فكرة تافهة؛ كما أنها لا تقع خارج نطاق التوقيت الملائم لإثارتها، بل إنها قضية مهمة وأثيرت في وقتها الصحيح؛ لكنها تحتاج إلى أن تدار في إطار رؤية إستراتيجية وحكمة ومهارة تمكن من حمايتها من التوظيف الانتهازي للمجموعات المغرضة التي تسعى لتأجيج حالة من الصراع الحضارى والثقافي والديني المستمر بين العالم العربي والغرب من خلال خلق وعي جماعي لدى الجانبين بوجود تناقض قيمي وإخلاقي ذي مترتبات مصلحية، وربما أمنية حاسمة، وذلك في بنية الخصائص الأصلية المعبرة عن الهوية لكلا الجانبيين؛ الأمر الذي يجعل من مسألة الصراع واقعاً لاخيار له، خصوصاً مع وجود الكثيرين بيننا ممن يعانون من قصور شديد في النظر، وفي قدرة السيطرة على عادة التعامل الانفعالي والتبسيطي مع مثل هذه القضايا.

وفيما عدا ذلك، فإن قدرة الحوار على أداء دوره الإيجابي سوف تعتمد على مقدرتنا على أن نضعه حيث يكون باعتباره وسيلة ودوراً في إطار السياق النسبي الصحيح للقضايا التي تتفاعل لتشكل معالم المرحلة الراهنة والمسارات المحتلمة والبديلة لها.

من ذلك على سبيل المثال: واقعية التوقعات بحيث لا يُركن إلى الحوار لتحقيق ما يعجز الحوار عن تحقيقه. فهو لا يمكن أن ينهض بدور حاسم في تصحيح الخلل التاريخي أو الإشكالات الراهنة للعلاقة بين العالمي العربي والغربي، لا من حيث أنماط الممارسة العملية لهذه العلاقة ولا من حيث مرجعياتها الحقيقية .

ويعود ذلك إلى أن واقع العلاقة التفاعلية المستمرة هذه إنما تحكمها، شأنها في ذلك شأن غيرها من الحالات، قواعد تعظيم المصلحة الذاتية بالنسبة لأية دولة، سواء في المضمون الوطني العام للمصلحة أو من حيث استخداماتها الوظيفية في إطار العملية السياسية الداخلية. إن هذه القضايا لا يمكن التأثير عليها جوهرياً إلا من خلال تغيير حقائق الواقع ذاتها، بما في ذلك مرتكزات تحقيق هذه المصالح وحجمها ونظام العلاقات الممكنة لتجسيدها، وطبيعة إدراك الناس لها واهتمامهم بها والقدرة الذاتية لتوظيفها، لتحقيق التأثير المرغوب في العَلاقة وانطلاقاً من فهم منهجي وعقلاني لأسس التأثير ومقوماته على نحو بناء، في إطار عملية التفاعل الاعتيادي المستمرة.

هذه قضايا يطول شرحها، وتتعلق بمنظومة واسعة من القضايا التى تتدرج من طبيعة نظام الحكم وإشكال التنظيم المجتمعي وأساليب الإدارة الجماعية الذاتية، وصولاً إلى مستوى القدرة التنافسية وما يليها من خصائص؛ كما أنها جوانب محددة للكفاءة الأدائية الفردية والجماعية وأنظمة

الإدارة ومستويات القدرة التقنية، بل حتى القدرات الإعلامية والمعلوماتية، بما في ذلك القدرات التفاوضية وقدرة المناورة الدبلوماسية، وهي أمور لا مجال للغوص فيها هنا.

على أن الحوار يستطيع أن يقوم بدور وحاسم في مجالات عدّة ومهمة للغاية في مضمار تطوير بيئة التفاعل.

من ذلك على سبيل المثال: إفشال الحملة المنظمة للاستهداف المنهجي للحضارة والثقافة العربيتين والدين الإسلامي على مختلف الأسس، أخلاقياً وقيمياً وفكرياً ومسلكياً، وصولاً إلى ترسيخ حالة دائمة من الريبة والنفور ومشاعر العداء المتبادل، ومأسسة انطباع واسع بدونية الثقافة العربية، وعدم إمكانية تحقيق صيغة للتعايش البناء بين الكيانين؛ الأمر الذي يعني تأجيج صراع حضاري فعلي ومتواصل باعتباره حالة تنطلق من وعي بالتناقض الدائم في مرتكزات الهوية لكلٍّ منهما.

إن النفوذ الفكري والأعلامي لأصحاب المصلحة في خلق هذه الحالة والظروف المساعدة الأخرى جعلت من نجاح هذه الجهود أمراً غير مستبعد. إلا أن من شأن حوار هادف يتم توجيهه بدقة أن يؤدي إلى إفشال مثل هذه الجهود الخطيرة.

كما يستطيع الحوار الإسهام بفعالية في إزالة الوحشة الثقافية والنفسية القائمة، ووضع حد لمشاعر انعدام الثقة، وتوسيع آفاق الفهم المشترك الذي يعزز الثقة والنوايا الحسنة، والبحث في توسيع مجالات التفاعل، وترشيد مسارات التحول والتطور المختلفة، عبر إغنائها بعناصر الانسجام المتبادل ومقوماته تسهيلاً لمهمات التفاعل والشراكة في مختلف المجالات بما يؤدي إلى تسريع اندماج المجتمع العربي في الإطار العالمي، باعتباره كياناً فاعلاً ومتفاعلاً ذا خصوصيات حضارية وثقافية وفكرية تغني وتعزز النهج المشترك لتطور الحضارة الإنسانية.

على أنه من المهم جداً لكل من يحاول أن يضطلع بمهمة تنظيم مثل هذا الحوار وتطويره العمل على استيعاب حقيقة أن العالم يشهد في الوقت الراهن حربين عظيمين، لا حرباً واحدة، هما أولاً: الحرب المعلنة ضد الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة، وهي حرب تتميز بخصوصيات تكاد تكون غير مسبوقة في تاريخ الحروب الكبرى من حيث إن العدو فيها غير محدد تحديداً دقيقاً ونهائياً؛ وإن المعايير والأسس المرجعية لتحديد هذا العدو غير محددة تحديداً قطعياً، وهي قابلة للزيادة والنقصان بحسب مقتضيات المصالح والظروف؛ وإن وسائل الحرب وميادينها غير محددة تحديداً واضحاً، بل إنها تتحدد أساساً بحسب مقتضيات الأمور ومستجداتها؛ وإن أهداف الحرب غير محددة تحديداً واضحاً ونهائياً، بل هي قابلة للتوسع والتحول وفق أسس هي الأخرى غير معلومة؛ وإن التحالفات والأسس التي تقوم عليها تشكل بمجملها عملية تفتقر إلى الوضوح؛ وإن معايير الانتصار هي الأخرى غير محددة تحديداً واضحاً ونهائياً.

وأدى هذا الوضع الغريب إلى نشوب حرب أخرى غير معلنة لا تقل أهمية بل لعلها أكثر أهمية بالنسبة لنا من الحرب الأولى باعتبار أنها تحدد طبيعة تطور هذه الحرب ونهجها مستقبلاً ، إلى جانب مستقبل علاقتنا مع الغرب إجمالاً، وهي:

ثانياً: الحرب من أجل الاستيلاء على الحرب المعلنة لغرض إعادة توجيهها لخوض المعارك الخاصة للأطراف المؤهلة للاستيلاء على الحرب. وهي حرب تدور رحاها بأدوات الدعاية والدبلوماسية والعمل الفكري والإعلامي ... الخ.

وتدور هذه الحرب بالنظر لحالتي التشويش والغموض المرتبطتين بالخصائص المشار إليها سابقاً، التي خلقت أملاً وتطلعات انتهازية المستفيدين المحتملين بإمكانية اختطاف - إن جاز هذا التعبير - الحرب الدائرة وإعادة توجيهها جزئياً أو كلياً لخدمة أغراضهم الذاتية، ومن ثم ترجيح عوامل انتصارهم من خلال توظيف مقدرات الجهد الدولي الموجه لهذه الحرب ضد خصومهم ولخدمة قضاياهم. وبالنظر إلى الملابسات التى أدت إلى نشوء الحرب أصلاً، وعوامل عدّة أخرى تتعلق بالوضع الدولي، وبحقائق الأوضاع الداخلية في الكثير من الدول الكبرى، فإن فرصة النجاح في استهداف العرب والمسلمين في إطار هذا التوجه الانتهازي سانحة؛ وبالتالي فإن الحوار يجب أن يستوعب هذه الحقيقة، وأن يصمم ويكيف بحكمة شديدة لتفويت هذه الفرصة. كما أن على هذا الحوار أن يتحمل مسؤوليات حقيقية لإزالة ما يكون قد علق في الوعى أو في اللاوعى العربي والإسلامي والغربي على حد سواء من دواعي الريبة والتوجس، وذلك بالنظر إلى الصعوبات الكثيرة التى اعترت واقع العلاقات خلال العقود الماضية. ■

الثقافة العربيّة وأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ *

د. محمّد الرميحي**

العالم بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر مشغول بالحرب على الإرهاب. والإرهاب بالمعنى المطلق نشاط غير مبرّر، لأن نتائجه بالغة الأثر على الآخر ومدمّرة على النفس. وبما أن الفاعلين في كارثة أيلول/سبتمبر كانوا عرباً ومسلمين وليس لدولهم أي مشكلات مباشرة مع البلد الذي تلقى الضربة الإرهابية، فإن الولايات المتحدة تخوض حرباً مع «عدو»، هو لأول مرة شيء آخر غير ما تعودت عليه الحروب تاريخياً. إنه عدو جديد هو «الثقافة» العربية والإسلامية.

لقد عرف التاريخ أن الحرب تُشن ضد بلد أو جماعة؛ لكنها لا تُشن ضد ثقافة أو ضد ممارسة حياتية، وما يرتبط بهما من أفكار. فالمطالب الغربية اليوم هي تغيير المفاهيم العربية الإسلامية، وكذلك تغيير المناهج التربوية؛ باختصار تغيير «عقلية»! يقول مصطفى الفقي: «إن الملف الثقافي هو ملف جديد يواجه العرب والمسلمين ربما للمرة الأولى عبر تاريخهم الطويل. فقد استقر في العقل الغربي شعور كامن يسعى إلى العمل إلى تغيير المناخ الثقافي في معظم الدول العربية والإسلامية، بدعوى أن التخلف السياسي والاقتصادي والثقافي هو الذي أفرز العناصر الإرهابية وأوجد البيئة الحاضنة للإرهاب».

لذلك فإن العرب بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وُضعوا تحت المجهر لأعظم دولة في العالم اليوم وأقواها. معنى ذلك أن العرب أو ثقافتهم تتحمل المسؤولية الجماعية لأعمال ارتكبها أفراد منهم؛ والمسؤولية تقع على كاهلهم كافة، تاريخياً وثقافةً.

* تلك هي المعضلة التي نواجهها اليوم، وهي معضلة لا يحق لنا دفن رؤوسنا في الرمال لنتجاهلها؛ كما أنها مشكلة لا تذهب مع الوقت في ظل الظروف التي تسود عالم اليوم.
* فبعد الهجوم على برجي التجارة العالمية في نيويورك، وعلى البنتاغون في واشنطن، شهد العالم اصطفافاً جديداً في محاولة غير مسبوقة لترتيب العالم من جديد، ساحتها هذه المرة ليس الاقتصاد ولا السياسة بل الثقافة؛ ومظهرها الصراعي هو الأقسى، وزمنها هو الأقصر. وفي يقيني أن ما شهدناه حتى الآن هو مجرد كتابة على الهامش (التغيير في أفغانستان والحرب ضد الإرهاب في العالم، وحتى الحرب في فلسطين). فما هو متوقع في المستقبل سيكون أكبر وأكثر تأثيراً. إنه محاولة لتغيير في الفكر وتشكيل للثقافة لدى مجتمعات مختلفة على قمتها الثقافة العربية.

هنالك قضيتان مركزيتان يجدر أن تناقشا في هذا الإطار من أجل تفكيك المعضلة التي نواجه وسبر غورها ومن ثم فهمها:

١- علاقة الغرب بالعالم العربي تاريخياً.
٢- معضلة التحديث في العالم العربي.

تشكل هاتان القضيتان محور المشكلة المتضخمة اليوم؛ ويكمن في طيات ملفيهما الكثير من الإجابات عن ما نشاهد ونرى اليوم من عَلاقة متوترة بين الثقافة العربية/الإسلامية من جهة، وبين الغرب بالمعنى الشامل من جهة أخرى.

في الموضوع الأول نجد أنه على مدى القرنين الماضييْن على الأقل، وجد الغرب بمعناه العام موضع قدم له (البعض يفضل كلمة تدخل أو احتلال) في معظم مناطق الشرق العربي. وهو نشاط يعود تاريخه إلى

---

* محاضرة ألقاها المؤلف في الأسبوع الثقافي الكويتي ضمن احتفالات عمان عاصمة الثقافة العربية؛ الإثنين ٢٠٠٢/٨/٢٦: المعهد الدبلوماسي الأردني. ننشرها هنا بإذن خاص منه.

**أمين عام المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون /الكويت (سابقاً)؛ عضو المنتدى.

فترة التدخل الأوروبي في شؤون الدولة العثمانية، ويمتد إلى حقبة الاستعمار الحديث، ويتجسد بالمعاهدات المختلفة الموقعة بين دول عربية ودول غربية، وبمختلف المصالح الاقتصادية المستجدّة (كالنفط)؛ إلى جانب الوصول إلى المواقع الاستراتيجية (قناة السويس وباب المندب).

نجد أن معظم أشكال التدخل استخدمت «الثقافة» بمعنى من المعاني: نابليون في تبريره لدخول مصر تحدث في بيانه عن «اعتناقه للإسلام»؛ كما يحدثنا التاريخ الحديث عن الحصان الأبيض الذي أعد في طرابلس الغرب لركوب موسيليني عشية اقتراب قوات المحور من القاهرة ليدخل هذه المدينة باعتباره «حامي حمى المسلمين». والتاريخ حافل باستخدام «الثقافة» بمعنى من المعاني من أجل تبرير التدخل الغربي في شؤون العرب أو تفسير مضمونه. ولعلنا نذكر هنا أن بريطانيا العظمى قررت أن تستخدم تجليا من تجليات الثقافة إبان الحرب العالمية الأولى لحث العرب على نصرة المجهود الحربي ضد عدوها (الدولة العثمانية)؛ فلوحت بتلبية المطالب العربية المشروعة في وقتها لتحقيق الاستقلال والوحدة الوطنية! لقد تم استخدام «أسلحة الأفكار وليس أسلحة النار» وسيلةً فعالة في الحروب. وهي الفكرة المركزيةذاتها التي تبنتها الولايات المتحدة حين لجأت إلى استخدام الثقافة في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي في حربها ضد الاتحاد السوفييتي في أفغانستان، على أساس أن «مادية الشيوعيّة متناقضة مع روحانية الدين». وهو أمر يجري اليوم توثيقه بشكل واسع في كتابات كثيرة ظهرت في أكثر من مصدر.

فضلاً عن ذلك، فقد صار يقينا اليوم ما انصرفت إليه الولايات المتحدة الأمريكية في الثمانينيات من القرن الماضي من دعم قوى «أصولية» في مضمار محاربة السوفييت في أفغانستان.

وقد يغوص الباحث عميقاً في تاريخ العَلاقة الغربية العربية في الفترة الممتدة على مدى قرنين من الزمن، ليجدَ أن الثقافة بمعنى من المعاني تمثل طرفاً مهماً في هذه العَلاقة الشائكة والمتغيرة. حتى في الموقف الأمريكي من القضية الأم، أي القضية الفلسطينية، هنالك خيط واضح من الثقافة، يتمثل باعتقاد جمهرة من الأمريكيين بأن ما يحدث في فلسطين إنما هو تطبيق لما جاء في العهد القديم؛ كما تم ترسيخ ما سمي الثقافة اليهودية المسيحية في عمق المجتمع الأمريكي الحديث.

وقد رافقت هذه العلاقة المتشابكة بين العالمين العربي والغربي ظاهرتان متعاكستان:

١- فهم ضبابي ومغلوط في الغرب، خاصة في الولايات المتحدة، «للثقافة» العربية، وما ترتب على ذلك الوضع الخاطئ من اعتقاد يتعلق بما يفترض أن يضمره العرب تجاه الغرب؛

٢- فهم مغلوط لقطاع واسع من العرب المسلمين للثقافة الغربية وفق ما شهده النصف الثاني من القرن العشرين من صيغ.

انطلاقاًمن هذا الفهم المغلوط لدى الجانبين عن أحدهما الآخر، تراكمت صورة ضبابية لدى كل منهما. وزادتها ضبابية مصالحُ عميقة، منها الحرب الباردة، بكل ما حملت من رياح ومعارك، ومنها «الحركة الصهيونية» بما تمثل من مصالح جذرية في منطقتنا العربية، تتمثل بالفوز بوطن في الأرض العربية.

أمثلة الفهم المغلوط للغرب عن العرب كثيرة زادها تعقيداً ما يحدث في فلسطين من «حق يفتقر إلى القوة»، وقوة تمتلك كل شيء وتعدّه حقاً. ولا أرى موضوعاً يلخص الفهم المغلوط بين الثقافتين كما لخصه بيان «المثقفين الأمريكيين» الذي نشر منذ أشهر وقوبل برد من بعض المثقفين العرب. فلو هيئ لدارس أن يقرأ البيان ويمحصه ويتابع الردود التي نشرت حوله، لتبين له حجم الهوة القائمة بين الثقافتين السائدتين في القطاع الأوسع من المجتمع.

ولعل المعركة القانونية التي احتدمت أخيراً (آب/أغسطس ٢٠٠٢) بين مجموعة من الأمريكيين المتشددين من جانب وبين جامعة نورث كارولاينا لمنع الأخيرة هذه من تدريس كتاب عن الإسلام لطلابها، تؤكد ما ذهبنا إليه في إطار الفهم المغلوط [١].

على أية حال، فإن ما يهمنا هنا أكثر هو الفهم المغلوط للعرب عن الغرب. لقد كانت الاستجابة للتحدي الغربي استجابة مختلفة ومتنوعة على مدى فترة التدخل الغربي الطويلة؛ لكنها كانت أكثر ظهوراً وتحديداً منذ نهاية السيطرة العثمانية على العرب، أي بعد الحرب العالمية الأولى.

وعلى الرغم من الصيحات المستنيرة لبعض المفكرين العرب القائلة إن مواجهة «التحدي» الذي يمثله الغرب، يتمثل بتبنينا، الوسائل نفسها التي يعتمدها الغرب في ممارسة «السيطرة»، وهي باختصار المعرفة الحديثة. قال بذلك بشكل أو بآخر رجال مثل رفاعة رافع الطهطاوي وجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده

[١] الكتاب هو التقرب من الإسلام لمؤلفه مايكل سلر: جريدة الشرق الأوسط، أغسطس ٢٠٠٢.

وشكيب ارسلان ومالك بن نبي على سبيل المثال لا الحصر. ومعَ أن هؤلاء تبنوا فكرة الحداثة باعتبارها تواصلاً مع التراث لا انقطاعاً عنه، ومعَ أن المشكلة المبدئية في المجتمع العربي الإسلامي لا تنفصل عن المشكلة المنهجية والعلمية، إلا أن الممارسات التي تمت بعد ذلك انعكست بثلاث صيغ. تمثل هي الأخرى تقليداً للغرب:

* المدرسة الأولى هي القومية التي وجدت صدى لها في القرن التاسع عشر. ومثّل بسمارك الراية التي سارت خلفها هذه المدرسة، وتفرّعت منها مدارس أخرى. وكما حصل في الغرب أيضاً، فإن بعضها تبنى الشكل النازي الفاشي في النظر إلى الآخر المعايش له في الوطن؛ وبعضها الآخر تبنّى الليبرالية، وربما الصيغة المشوّهة منها.
* المدرسة الثانية هي الاشتراكية التي تنبثق هي الأخرى من الأفكار الغربية، والتي شهدت انشقاقاً بين ممارستين هما رأسمالية الدولة ودولة القمع. وطبقت الاشتراكية في مجتمعاتنا على نحو يعيد إلى الأذهان تفاصيل النكتة الروسية في طلب المساواة في الفقر: كان إيفان موضع حسد جاره بوريس بسبب البقرة التي يمتلكها. وحين حصل بوريس على مصباح علاء الدين لم يكن لديه إلا طلب واحد من الجنّيّ، وهو أن تموت بقرة إيفان!
* الثالثة هي التراثية الإسلامية، وهي تيار من التفكير استطاعت بعض مدارسه، خاصة في القرن التاسع عشر، أن تنتعش مثل المهدية والسنوسية وغيرها. لكنه باحتكاكه بالتحدي الغربي المباشر توجه إلى فرْعين: الأول «دعويّ يسعى إلى التجميع والحشد عن طريق التعميم»، وربما يمثل المرحوم حسن البنا هذه المدرسة أفضل تمثيل[٢]، والآخر مُفاصل ومُجانب وربما تكفيريّ، ويمثله افضل تمثيل المرحوم سيد قطب[٣].
* الجوهريّ والعام والمشترك في هذه المدارس الفكريّة هو فقدان الإحساس بالزمان والمكان. افتقاد المواءمة نتج عنه خسران كبير. فقد انشغل معظمها بالعموميّات بدلا من الجزئيّات والتفاصيل، وتوجهة إلى إصلاح الأمة بعد أن فشلت في إصلاح الوطن، وتجاوزت الحقيقة العلمية التي مفادها أن الوسيلة القاصرة تختزل وتخذل حتى المبدأ السامي. وواجهت المدارس الفكرية التي تصدّت للتحدي الغربي أزمة منهجية عميقة أودت ببعضها إلى الاضمحلال. ولا تزال تشل عمل الفاعلين منها وتعوق وصولها إلى الغاية. وهي تعاني من عدم توازن مزمن بين فقه المبدأ وفقه المنهج[٤].

إن الضمور الخطير في الفقه السياسي والإداري والتنظيمي وفقدان جدلية الاكتساب والاستيعاب أفرزتا تخلفاً في الثقافة السياسية، وعجزاً عن إنزال المبدأ على الواقع من أجل الخروج من المأزق الذي تواجهه الأمة دولاً ومجموعات.

الثقافة وخطاب ثقافي جديد

لقد أصبح في حكم المؤكد ما للثقافة من دور بارز في حلبة الصراع الجديدة، وما لها من مكانة في الساحة الدولية. وفي إطار هذا الموضوع وصف السيد جال شيراك، رئيس الجمهورية الفرنسية، في مؤتمر اليونسكو الذي عقد في باريس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، حقبة القرون الثلاثة الأخيرة بأنها فترة صراع شهد فيها القرن التاسع عشر صراع القوميات؛ وشهد القرن العشرون صراع الأيديولوجيات؛ أما في سنوات القرن الحادي والعشرين الأولى فإنها تشهد صراع الثقافات. وقد زاد القلق على الوضع الثقافي العربي بزيادة تقدم وسائل الاتصال من جهة، وزيادة الضغوط الاقتصادية والسياسية من جهة أخرى؛ من غير أي انفراج متوقع. فالمجتمعات التي تعيش قلقاً متعلقاً بالهوية تخشى توحيد الأشكال، وتخاف تلاشي أوجه التمايز، وترهب الانصهار؛ في الوقت الذي تراقب فيه هذه المجتمعات ما يدور من حولها. وهي في حركة عامة وعاصفة، رامية إلى إزالة الحواجز بين المجتمعات، ومصحوبة بعوْلمة تفجر اصطدام الهُويّات الخاصة في كل مكان، العقائدية منها أو القومية أو الإثنية أو الدينية: لا في دول العالم الثالث وفيما بين المجتمعات التي تعيش حروباً أهلية فحسب، بل حتى في الدول المتقدمة أيضاً، عن طريق ظهور اليمين

---

[٢] المرحوم حسن البنا كان طليق اللسان متحدثاً، لم يبدأ عمله في المسجد بل في المقاهي حيث الناس على الفطرة، ولم يتجاوز تعليمه المراحل الأولى. فقد بدأ حياته متصوفاً وعمل سكرتير جميعة خيرية.

[٣] لعل المدارس التي اتخذت من الإسلام منهجاً سياسياً في العصر الحديث توجهت توجهاً عملياً مثله محمد اقبال ومالك بن نبي، وإلى حد ما حسن البنا، ثم علي شريعتي في إيران. والآخر هو المفاصل الذي نثرته القطبية وتفرع إلى ما يعرف اليوم بالجهاد أو غيره من الحركات المفاصلة.

[٤] يقول محمد بن مختار الشنقيطي في كتابه **الحركة الإسلامية في السودان**، دار الحكمة، لندن ٢٠٠٢: «منهج الدفاع عن الذات الذي انتهجه كثير من الإسلاميين تجاه الحضارة المعاصرة قضى عليهم بالتمحور حول الذات والتوجس في استيراد الحكمة الإنسانية من مواطنها»، ص ٢١.

العنصري.

الثقافة مفهوم ملتبس، وهي تَعني في هذا المجال المعتقدات والأفكار والتصوّرات التي تجعل الإنسان يسلك سلوكاً معيناً أو يستجيب استجابة معينة تجاه مثير معيّن. وفي حال كانت الاستجابة لجانب سياسي، فهي ثقافة سياسية؛ وفي حال كانت رد فعل لجانب اجتماعي أو صحي أو اقتصادي، فهي ثقافة اجتماعية أو صحية أو اقتصادية.

ولعل مما يجدر ذكره في سياق القمم السياسية العربية أن التفات جامعة الدول العربية إلى المسألة الثقافية - التي تمثل جانباً كان قد أهمل تماماً في الماضي - لم يتم إلا في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وذلك حين تطرق القادة والزعماء العرب، في ورقة رسمية وفي البيان الختامي والسياسي لاجتماعهم الرسمي، إلى المسألة الآنفة الذكر. ففي إعلان بيروت الصادر يوم ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٢، وفي نهاية القمة الرابعة عشرة التي عقدت هناك بين ٢٨ و٢٩ آذار/مارس، تحدث البيان الختامي عن:

* تأكيد أهمية التفاعل بين الثقافات والحضارات، انطلاقا مما تدعو إليه الأديان السماوية من نبذ لجميع أشكال العنف والتفرقة العنصرية، والحض على التسامح والتعايش؛ مثمنين الجهود العربية والإسلامية وغيرها الرامية إلى توضيح الحقائق عن الثقافة والحضارة العربية الإسلامية وتفنيد المزاعم الباطلة حولها.
* «تفنيد المزاعم» هي العبارة المفتاح في النص الوارد أعلاه، وهي استجابة صريحة ومباشرة للهجوم القاسي الذي قُصفت به «الثقافة» العربية الإسلامية، بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. فقد انصب التعليق في كثير مما نشر في الغرب على أن الثقافة العربية الإسلامية تستولد العنف، وترعاه وتستلذ به!

مركزية الثقافة: ينظر العالم اليوم إلى الثقافة بوصفها قاطرة التنمية والوسيلة الأهم للتغيير:

* انتبهت مجموعة من الدارسين الاجتماعيين والاقتصاديين في الاربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي إلى موضوع «الثقافة» وعلاقته بالتنمية. وكتب في ذلك بعض الثقاة، منهم على سبيل المثال: مارغريت ميد وروث بندكت، وديفيد ماكلند، وجبريل ألموند، وغيرهم. إلا أن هذا التوجه العلمي انحسر في الستينيات والسبعينيات لتحل محله نظريات أخرى في التنمية. وفي الثمانينيات عاد الاهتمام بالثقافة من جديد كمحرك أصيل للتنمية. ومن أهم الكتابات التي تناولت هذا الموضوع في ذلك الوقت كانت تلك التي خرج بها لورنس هاريسون. وقد نشرَ دراسته مركز جامعة هارفرد للدراسات الدولية، ١٩٨٥، تحت عنوان: «التخلف حالة عقلية: حالة أمريكا اللاتينية». في هذا الكتاب دلل الكاتب على أن معظم أسباب التخلف في أمريكا اللاتينية تنطلق من عناصرَ ثقافية.
* وعلى نحو متزايد، يعود الدارسون في العلوم الاجتماعية اليوم إلى حالة «الثقافة» باعتبارها عاملاً مهماً في التنمية. وقد صدر مؤخراً كتاب سرعان ما اكتسب صِدْقيّة وحقق رواجاً منقطع النظير، سيما في ضوء تحريره من كل من لورنس هاريسون وصاموئيل هنتنغتون. (وتعود شهرة هنتنغتون لأسباب أخرى)، كما هو معلوم صدر الكتاب المذكور عام ٢٠٠٠ تحت عنوان «الموضوع الثقافي»، وهو وقائع ندوة موسعة عقدت في جامعة هارفارد وشارك فيها عدد من المتخصصين.

في الفترة الأخيرة أخذت كتابات كثيرة تحاول التحقق من موقع الثقافة في التنمية؛ وما إذا كانت أسباب التخلف (عكس التنمية) تمثل استعداداً فطرياً لدى البشر، أو بشر بعينهم؛ وما إذا كان التخلف جانباً ثقافياً ذا علاقة ببعض العناصر الثقافية في المجتمع المعني.

استقر رأي ثقاة من الباحثين، من بينهم الكاتب الفرنسي آلان بيرفيه الذي درس الموضوع على مدى عشر سنوات، ونشر دراسته في كتابه «المعجزة الاقتصادية»[٥]، على أن التخلف في أي مجتمع لا يعود لأسباب تتعلق بالمناخ أو التضاريس الأرضية أو حتى بنظام الحكم القائم (وهي أسباب قد تساعد على عدم ولوج بعض المجتمعات أبواب التنمية، لكنها ليست أسباباً رئيسياً). إلا أن ما يتم السكوت عنه هو بعض قيود البيئة الاجتماعية المطلقة، أو المعطلة للتنمية، وهي الثقافة. إنه سكوت يصار إليه عن عمد لتجاهل بعض معوقات التنمية الأساسية. وتعدّ الثقافة السائدة في مجتمع بعينه المعوق الكبير لتحقيق التنمية؛ أي العامل الذي يعيق الوصول إلى ما وصلت إليه البلدان والمجتمعات

---

[٥] **المعجزة الاقتصادية: كيف تؤثر ثقافة الأمم وأدبياتها في نجاح الاقتصاد أو إخفاقه**؛ من منشورات دار النهار، بيروت. عرض له كاتب هذه المقالة بتوسع في افتتاحية **مجلة العربي الكويتية**، كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

الأخرى لتحقيق «المعجزة الاقتصادية». وبذلك لا بد أولاً من دراسة الثقافة السائدة في المجتمع ونقدها، وصولاً إلى البحث في عناصرها، ومن ثم فرز الجوانب المعوقة منها.

من جهة أخرى، يدخل الجانب الثقافي في الاقتصاد العالمي بشكل أسرع وأكبر: إذ نرى أن الجانب الاكثر نمواً في الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعامل الثقافي. فالصناعة الثقافية تدخل قطاعاً مستقلاً وأساسياً في صنع الثروة، وبات العامل الثقافي عنصراً مكوناً تتزايد أهميته ونسبته في الناتج الدولي العام. لذلك فإن مضمون تلك المنتجات المولدة من الصناعة الثقافية بات موضوعاً سياسياً واستراتيجياً. فالمسألة ليست في إنشاء الصناعة الثقافية، بل في مضمونها أيضا.

إن الصدمة الثقافية الواقعة على المجتمعات اليوم سريعة وصاعقة: فضلاً عن كونها مؤثرة تصل إلى الجميع،: القرية والمدينة، المصنع والحقل، البادية والحضر. هذه الصدمة جعلت شرائح في المجتمع العربي تعود إلى النكوص وتتشكل في جماعات للمقاومة: وإن جزءاً منها كان أداة منفذة لأحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

لا يحتاج المتابع العربي إلى تفكير عميق عند الحديث عن المعوقات في الثقافة العربية. إن تقرير التنمية الإنسانية لعام ٢٠٠٢ الذي صدر مؤخراً، يكرر ما تناولته بإسهاب على مدى العقود الثلاثة الأخيرة مؤسسات عربية وأفراد. فعوامل غياب عمل المؤسسات، والتقاعس في السعي لاكتساب المعرفة الحديثة، والنقص الشديد في الحريات تشكل ثلاثية قاصمة لظهر التنمية العربية. المرأة العربية، على سبيل المثال، التي يتم التغني بها أماً للأجيال: الكثيرون منا يترددون عن نقد مكانتها المتدنية في المجتمع العربي الحديث. فهي ما زالت تئن تحت قيود كثيفة. أما انتشار الأمية الثقافية فمظاهره واضحة: التعصب، ونبذ «الآخر»، والشعور بالكراهية إزاء كل ما هو مختلف، وعدم المساواة. وهي بمجملها آفات في الثقافة، تقابلها قيم التسامح وتقدير المعرفة والعلم، ودعم شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الضعفاء، واحترام الثقافات الأخرى، وتقدير كرامة الإنسان ورفاهه، وحقه في المشاركة.

إن الإنفاق على الثقافة في مجتمعنا العربي إنفاق شحيح. والموارد المالية حبيسة أناس يجهلون دور الثقافة المتميز في التنمية: فتعطل التنمية، ويسود التعصب. إن الإنفاق على العمل الثقافي هو جزء من الإنفاق على المعرفة.

ولأهمية المعرفة في عصرنا الحديث يقول ريفين برينر، أستاذ علم إدارة الأعمال في جامعة ماكغيل الكندية في كتابه: «**القرن الحالي من غليان إلى انتصارات**». ما مفاده أن السيطرة على الثروات الطبيعية تمثل الطريق إلى ثروة الأمم. لقد أقبل الإسبان في الماضي على نهب ثروات أمريكا الجنوبية ونقلها إلى بلادهم: إذ عمدوا إلى نقل كميات من الذهب والفضة لم يحلم بها أحد. لكنهم في نهاية القرن الثامن عشر كانوا قد أضحوا من بين أفقر أبناء دول أوروبا. فلا عجب من وقوع بلادهم سريعاً تحت نير الحكم الفرنسي.

وتملك دول الاوبك نسبة ٤٠٪ من تجارة النفط (الذهب الاسود). ومع ذلك فليس من بينها من يحتل موقعاً بين أغنى عشر دول في عالم اليوم؛ كما أن إجمالي دخلها السنوي مجتمعة أقل من الدخل السنوي لهولندا التي يبلغ عدد سكانها ١٦ مليوناً فقط؛ وتعدّ روسيا مثالاً آخراً على ذلك: فهي التي في قائمة أكبر إثني عشر بلداً من حيث حجم ملكية الثروة الطبيعية؛ ومع ذلك فإن اقتصادها لا يزيد اليوم على حجم اقتصاد سويسرا البلد الذي يقطنه ٦,٥ مليون نسمة.

هناك أقطار لا تملك ثروات طبيعية؛ ومع ذلك فإنها حققت غنى هائلاً، مثل هولندا وسويسرا واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة. لقد اعتقد البعض أن الدول تصبح غنية إذا كوّنت لها امبراطوريات. فالبرتغال كانت تملك أكبر امبراطورية مقارنة بحجمها؛ ومع ذلك فهي أفقر بلد في أوروبا الغربية حتى تسعينيات القرن العشرين. وكانت روسيا امبراطورية على مدى فترة طويلة، وكانت قد ضمت إليها أكثر من ٤٠ منطقة ودولة صغيرة، وأضحت جارة لكل من إيران في الشرق وأمريكا في الغرب! لكنها لم تخل من صيغ مختلفة للفقر.

وكانت بريطانيا امبراطورية شاسعة على مدى فترة قاربت ثمانين عاماً تقريباً. ومع ذلك، فإنها لم تصبح مجتمعاً صناعياً ضخماً إلا بعد أن تخلت عن امبراطوريتها. وتكسب المملكة المتحدة اليوم من تجارتها مع الهند، على سبيل المثال، أكثر مما كانت تكسبه عندما كانت الهند مستعمرةً لها.

اعتقد الماركسيون أن الرق، أي استغلال الإنسان للإنسان، هو مصدر أساس للثروة؛ إلا أن التاريخ أثبت أن المجتمعات التي مارست الرق لم تكوّن ثروات طائلة، رغم ثراء بعض الأفراد. فقد بدأت الولايات المتحدة في التطور بعد انتهاء الرق في ستينيّات القرن التاسع عشر. وقال الشيوعيون إن

البرولتياريا صانعة أساسية للثروة؛ لكن حقيقة الأمر هي أن شعوبا كثيرة لم تحقق ثروة إلا بعد أن تخلصت من أعداد كبيرة مما كان لديها من عمالة. وبفضل جهود أربعة ملايين مزارع تنتج الولايات المتحدة ما يسد حاجة شعبها كله من الغذاء. وتمثل الطبقة العاملة في جميع الاقتصاديات الغربية الحالية أقل من ٢٠٪ من مجموع القوى العاملة؛ كما أنها تواصل عملية تقلصها. إن العمالة الرخيصة وطول ساعات العمل لا تنتج ثروة دائمة للشعوب. ولو صح ذلك، لغدت الصين أو الهند من أغنى بلدان العالم؛ مع أن مقدار دخلهما معاً بمعيار قيمة السوق يبلغ أقل من نصف الدخل القومي لألمانيا.

إن إثبات الجوانب الخاطئة لم يقتصر على نظريات اليسار؛ إذ تعرضت نظريات اليمين هي الأخرى لانتقادات برينر. مثلاً، كان استقرار العملات المالية والسياسات المالية المتشددة تعدّ مصدراً للثروة. لكن خلال الفترة ١٩٤٠ - ١٩٧٠ كانت العملة الأفغانستانية أكثر العملات استقرارا؛ ومع ذلك ظلت أفغانستان من بين أفقر بلدان العالم. وينطبق ذلك على العُملة اليمنية خلال الحكم الطويل للإمام أحمد. وكذلك الحال بالنسبة للروبل الروسي. وكان من شأن فرض انضباط اجتماعي وتحقيق استقرار اقتصادي أن يعود بالفائدة على الكثير من الدول. والنموذج هو ألمانيا في عهد بسمارك، واليابان تحت حكم الميجي، والأرجنتين تحت زعامة بيرون. وتركيا بقيادة أتاتورك. وإيران إبان حكم الأسرة البهلوية. لكن اتضح لاحقاً أن الاستقرار كان مؤقتاً. فإسبانيا وكوريا الجنوبية مثلاً تحولتا إلى الاقتصاد الحديث بعد سقوط الدكتاتورية؛ وثبت أن الاقتصاد فقاعة تحت الأنظمة الدكتاتورية.

تقول نظرية أخرى إن الانتخابات وحدها هي التي يمكن أن تقود بلدا إلى امتلاك الثروة؛ لكن الهند والمكسيك ديمقراطيتان وفقيرتان. في حين أن جنوب أفريقيا حققت معدلات مرتفعة حين كانت تمارس حكماً قائماً على التمييز العنصري.

التعليم والمعرفة هما العاملان اللذان ينتجا الثروة. إن ثروة الأمم تكمن في عقولها. لقد فقدت كندا مئة ألف من الفنيين والأطباء والمهندسين والاقتصاديين وغيرهم من ذوي المهارات الرفيعة الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة؛ فكان ذلك مساوياً لنقل ٢٠٠ مليار دولار من كندا إلى الولايات المتحدة.

وإذا قارنا ما لدينا نحن العرب (على الرغم من ميوعة هذا المصطلح قليلا) بما لدى عدونا في هذا المضمار لتوافر لدينا تفسيرٌ لما يحدث. فقد كتب شمعون بيريز عند دعوته للشرق أوسطية أنه رغم الفارق بين روسيا واسرائيل في المساحة والسكان. فإن «البقرة الإسرائيلية تدر أضعاف مثيلتها الروسية بفضل العلم والتكنولوجيا». إننا ندرك ما تحصل عليه إسرائيل من مساعدات ضخمة؛ إلا أن الفجوة العلمية والتكنولوجيا تبقى عميقة وفي مصلحة إسرائيل.

ترى في أيّ زمن نعيش؟

للمفكر الايراني المرحوم علي شريعتي الفضل في طرح هذا تساؤل.[٦] وهو تسؤل عاد إليه عدد من المفكرين العرب. إننا نعيش في عصر الاتصال المتبادل، وضغط الزمن، والعولمة.

إن الأزمة الثقافية التي تمر بها الثقافة العربية تنطلق من واقع عجزها عن التكيف الايجابي والخلاق مع المتغيرات الدولية والاقليمية، وهي أزمة تظهر في عجزها من الانتقال من (السلطوية) إلى (التعددية). وتتبين مظاهر الصراع الثقافي العربي الحالي في ثنائيات (الإسلام السياسي) و(العلمانية أو العلمية) و(أنصار التسوية) بشروطها الراهنة، وبين أنصار (المقاومة)؛ بين (أنصار الاشتباك Engagement) الذي ينادي به البعض وأفكار المقاطعة؛ بين (الوحدوية) التي تتعلق بالروابط القومية بين الشعوب و«الضم». لقد أصيبت فكرة الوحدة بأكبر ضربة لها بسبب الغزو العراقي للكويت. وإن الإجابة عن السؤال في أي زمن نعيش وما هي متطلبات هذا الزمن إنما تشكل مدخلاً لرسم ملامح نظام ثقافي جديد يعتمد على رؤية نقدية للتراث، ورؤية تشخيصية للحاضر، وبلورة مبادرة عربية حضارية للمستقبل. ومن خلال هذا المدخل بالذات نستطيع أن نقاوم عملية تشويه صورة العرب المسلمين. ■

---

(٦) السيد يسين أثيرت لديه مثل هذه الموضوعات؛ أنظر دراسته في هذا الصدد في عالم الفكر الكويتية. بعنوان «الفكر العربي والزمن».

العرب و المسلمون في الغرب (أمريكا وأوروبا) قبل أحداث ١١ أيلول/سبتمبر وفيما بعدها: رؤية تحليلية مقارنة

د. منى مكرم عبيد*

في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر الماضي، تعرّض العرب و المسلمون في الغرب إلى موجة من الاعتداءات تباينت حدتها بين مكان وآخر. وبطبيعة الحال، كانت الولايات المتحدة التي وقعت فوق أرضها هذه الأحداث البلدَ التي تعرّض فيها العرب والمسلمون للكمّ الأعظم من الاعتداءات. وتطورت هذه إلى صدامات أفضى البعض منها إلى القتل. وقد امتدت الهجمة الإعلامية الغربية على العرب والمسلمين لتطال التاريخ و الحضارتين العربية والإسلامية .

وتتضح معالم الآثار القوية لهذه الحملة الشرسة من طبيعة الاعتداءات الواسعة النطاق التي تعرض لها عرب ومسلمون في أنحاء متفرقة من المعمورة، وهي أماكن بعيدة عن الموقع الذي شهد هذه الأحداث، كما حدث في بعض دول أمريكا الجنوبية على سبيل المثال.

ولم تقتصر هذه الاعتداءات على المستوى غير الرسمي، بل امتدت لتصل إلى المستوى الرسمي لا من خلال حملة الاعتقالات العشوائية التي طالت عرباً ومسلمين يمثلون مؤسسات رسمية راسخة فحسب، بل كذلك من خلال التدابير الجديدة التي اتخذتها الولايات المتحدة على سبيل التحديد: إذ أصدرت قانوناً جديداً لمكافحة الإرهاب يستهدف بالأساس تضييق الخناق على الجاليات العربية والإسلامية فيها.

وكان من شأن هذه التفاعلات أن تطرح مجدداً إشكالية العلاقة بين العرب والمسلمين من ناحية، والعالم الغربي من ناحية أخرى. سوف نتناول في هذا الإطار حقيقة هذه الإشكالية وكيفية التعامل معها، انطلاقا من أن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر قد أثرت على وضع الجاليات العربية والإسلامية في الغرب. وهذه قضية مهمة لأن حجم هذه الجاليات ليس صغيراً، إلى جانب ما يعقد عليها من آمال باعتبارها الأداة المرتقبة للتأثير العربي والإسلامي في الغرب على نحو ما يقوم به اللوبي اليهودي الذي يمارس تأثيراً كبيراً على السياسة الأمريكيّة باتجاه دعم إسرائيل.

ومعَ أن البعض ظنّ أن موجة العداء ضد العرب والمسلمين في الغرب مجرد انفعال مؤقت ولّدته أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، إلا أن المؤشرات تؤكد أن تلك الموجة، حتى بعد مرور عام على وقوع هذه الأحداث، لم تنطفئ على النحو الذي من شأنه أن يدعم إشكالية

* أستاذة العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية بالقاهرة؛ عضو مجلس أمناء المنتدى.

اندماج تلك الجاليات في المجتمعات الوافدة إليها.

لا بد لنا من أن نضع قضية الاندماج هذه في مقدمة أولوياتنا وأن نوليها أهمية قصوى، لنتمكن لاحقاً من التوصل إلى كيفية تشكيل لوبي عربي في الغرب من شأنه أن يشكل أداة قوية للتأثير على سياسات الغرب في الاتجاه الذي يدعم المصالح العربية .

لكن علينا أن ندرك في البداية أن الإشكاليات التي بدأت تواجهها الجاليات العربية والإسلامية في الغرب منذ أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر متباينة، وأن الجزء الأكبر منها يكمن في الولايات المتحدة التي وقعت فيها هذه الأحداث. كما علينا أن ندرك أن ما ترتب على هذه الأحداث من آثار لا يشكل بحد ذاته الأسس الوحيدة لهذه الإشكاليات في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يقل الحث الحضاري بكثير عن نظيره في باقي دول الغرب، وذلك في ضوء حقيقة التكوين الحضاري والثقافي للمجتمع الأمريكي، باعتباره مجتمعاً متعدد الأعراق. هذا الأمر لابد أن يعني في نظر البعض قدراً أكبر من الانفتاح؛ إلا أن العكس هو الصحيح. فالمجتمع المهجر هذا يشعر أنه قد حقق مكتسبات هائلة، واستطاعت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر أن تعكس القدرة على زعزعة أركانها. وذلك ولد شعورا بالقلق الشديد الذي انعكس بوضوح من خلال هذه الموجة العاتية من الكره للعرب والمسلمين الذين اتهموا بارتكاب هذه الأحداث.

ثمة عامل آخر يجعل من الجاليات العربية و الإسلامية في دول أوروبا في وضع أفضل مما هو عليه الحال في الولايات المتحدة، وهو وجود روابط ثقافية وتاريخية بين أوروبا و الدول العربية والإسلامية. وهذه في واقع الحال نتاج لحقبة العهد الاستعماري.

وعلى الرغم من انتهاء هذه الحقبة، تواصل أوروبا النظر إلى الروابط القائمة بينها وبين العالم العربي باعتبارها أقوى أساساً وأعمق جذوراً من تلك القائمة بينه وبين الولايات المتحدة؛ إضافة إلى الجوار الجغرافي الذي يُسهم في تدعيم هذه الروابط. وفي إطار السياق نفسه، هناك روابط مؤسسية مختلفة تجمع بين أقطار أوروبية معينة وأخرى عربية، مثل منتديات الشراكة العربية المتوسطية .

وسوف نتناول معالجة قضية وضع الجاليات العربية والإسلامية في الغرب من خلال النقاط الآتية، انطلاقاً من مجموعة مسلمات، أولها: إن الغضب و الحقد الناجمين عن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر تحولا إلى نهج ظالم ميّز سيْر العلاقات الأمريكية مع العرب؛ وإن السياسات التي بنيت خطأً على هذين المنطلقين، أي الغضب والحقد، ينبغي وضع حد لها. وثانيها: وجود الكثير من الخصائص السلبية التي تلازم صورة العربي و المسلم في الغرب. وأما ثالثها فيتمثل في إخفاقنا في تفعيل دور هذه الجاليات التي تعدّ امتدادا مهماً لنا في العالم الغربي.

أولاً: حقيقة الصدام بين الإسلام والغرب

مع نهاية حقبة الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفييتي من خريطة العالم، تصاعدت في الغرب تيارات دعت إلى اعتبار الإسلام العدو التالي للحضارة الغربية. ولم يكن صموئيل هنتنغتون، مؤلف كتاب **صراع الحضارات**، الوحيد الذي بين حتمية الصراع بين الإسلام والغرب. فقد شاركه في هذا التوجه مفكرون مثل كارل كويجلي في كتابه عن **تطوير الحضارات**. في الجانب العربي والإسلامي، وجدت دعوة الصدام هوى في نفوس الكثيرين من بين أصحاب الرؤية الانعزالية الذين يرون في الغرب مصدر كل الشرور والذين عمدوا بشكل أكبر إلى ترويج فكرة الصدام بين الإسلام والغرب. وأنا بدوري أجد أن الانصراف إلى تناول هذه الدعوة بهذا الشكل خطأ. لقد كان على المفكرين العرب والمسلمين التصدي لدعوة الصدام هذه بمزيد من البيانات والحجج التي توضح القواسم المشتركة بين البشر عامة. لكن ما حدث كان العكس كما قلنا .

وتستند الحجج التي تنصرف إلى إثبات حتمية الصدام بين الإسلام والغرب، في أطر توجهات الذين يروجون لها في الغرب أو في العالمين العربي والإسلامي، إلى تركة العداء القائم بين الطرفين على مدى مئات من السنين، وكذلك طبيعة العلاقة الحالية القائمة بينهما التي تنطوي على خلافات عدّة: فضلاً عن الاختلاف البيّن بين المجتمعات الإسلامية والمجتمعات الغربية في القيم ومستوى التحديث ، على نحو يجعل كل منهما «آخر» بالنسبة للثاني. ويشمل هذا الميراث محطتين بارزتين هما: مرحلة الحروب الصليبية التي لا تزال ترسباتها تكمن في داخل العقل الغربي ووجدانه؛ ومرحلة الاستعمار الغربي لمعظم أقطار العالمين العربي والإسلامي. لقد تركت هذه المرحلة هي الأخرى ترسبات عميقة في الضمير العربي والإسلامي انعكست آثارها سلباً على عمليتي النمو والتطور اللتين شهدتهما الدول العربية والإسلامية في مرحلة ما بعد الاستقلال .

كان من شأن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر الماضي أن تحدث زلزالاً في العلاقات القائمة بين المسلمين والعرب وبين أهل الشمال في الغرب وأمريكا، لتحيي مجدداً دعوة حتمية الصدام بين الإسلام والغرب. فبالرغم من تأكيد الولايات المتحدة أن

حربها ضد الإرهاب ليست حربا ضد الإسلام، فسر المسؤولون الغربيون هذه الأحداث باعتبارها تقع في إطار منطق الصدام بين الغرب والإسلام. ثم جاءت الحرب التي أعلنتها الولايات المتحدة على الإرهاب لتوضح أن المستهدفين في هذه الحرب كلهم من العرب المسلمين الذين لم يقتنع البعض منهم بأدلة الولايات المتحدة حول تورطهم في الهجوم عليها؛ في حين شكك البعض الأخر بالنوايا الأمريكية من وراء هذه الحرب .

والحقّ أن هنالك الكثير من الأسباب أو الأخطاء المشتركة التي ارتكبها كل من العالمين العربي والإسلامي من ناحية، والغرب من ناحية أخرى، والتي أدت إلى شيوع منطق الصدام الحتمي بين الطرفين. فالغرب، على الرغم مما أوتي من ثورة في مجال الاتصالات و المعلومات، لم يبذل جهدا كافياً لتعرّف حقيقة العرب والإسلام. ولعله من المضحك حقاً أن يبدو العربي في الغرب بالصورة التي تعكسها السينما الغربية والإعلام الغربي، أي صورة البدوي المزواج؛ وأن يعكس الإسلام صورة الدين الذي يحرم تناول لحم الخنزير ويحلل مبدأ تعدد الزوجات. وفي ضوء التقدم المذهل للإعلام الغربي وسطوته، استطاع أن يكرس صورة شديدة السلبية للعرب والمسلمين في المجتمعات الغربية.

من ناحية أخرى فإن الفكر الغربي في مجمله مبنيّ على مجموعة من المفاهيم التي تروج لفكرة صراع الحضارات وصدامها؛ حيث نجد أن هذا الفكر مازال محملاً بإرث يجمع بين العداء للإسلام والخوف منه، إضافة إلى كونه فكراً مشبعاً بأنانية مفرطة تجاه كل ما هو غربي. وهو في ذلك ينطلق من هدف تحقيق الهيمنة السياسية والاقتصادية والثقافية للغرب على سائر دول العالم. وقد تشبعت السياسات الغربية بهذا الفكر إلى الحد الذي أفرز لديها شعوراً متجذراً بالتفوق على الآخر، لا سيما العرب والمسلمين. من هذا المنطق، فإنها تنظر دائما إلى سياستها هذه باعتبارها القاعدة التي يجب أن يتم وَفقَها قياس الأسس الرشيدة لسلوكيات الدول الأخرى .

وقد أسهم اللوبي اليهودي في أوروبا بشكل عام، وفي الولايات المتحدة بشكل خاص، في تكريس هذه الصورة السلبية للعرب و المسلمين في الغرب؛ هذا إن لم يكن صانعها بالدرجة الأولى.

وفي المقابل، لم يبذل الإعلام العربي الجهد المطلوب لتوضيح صورة العرب وحقيقة الإسلام للغرب. وقد ابتلي العالم العربي والإسلامي بالكثير من جماعات الرفض التي عملت على ترويج صورة متشددة للإسلام بعيدة كل البعد عن روحه السمحة. ونحى خطاب هذه الجماعات باتجاه الصدام مع الغرب وعدم إمكانية التعايش معه. وانطلاقاً مما تميز به هذا الخطاب من نبرة عالية، استطاع اختراق الحواجز ليصل إلى الغرب ويقدم له صورة متطرفة عن العرب والمسلمين. وتتحمل الحكومات العربية والإسلامية في الواقع وزر ظهور هذه الجماعات وما قدمته بالتالي من فكر متعصب؛ إذ إن في ضوء انغلاق النظم السياسية العربية و الإسلامية كان ظهور مثل هذا النوع من الجماعات أمراً طبيعياً.

ثانياً: خبرة الجاليات العربية والإسلامية في الغرب

استطاعت الجاليات العربية والإسلامية تحقيق الكثير من المنجزات البارزة في المجتمعات الغربية، وهي يمكن أن تمثل أداة مهمّة لتفعيل التواصل بين العالمين العربي والإسلامي من ناحية والغرب من ناحية أخرى. وكانت هذه المنجزات على صعيدين، أولهما: قيام المنظمات العربية والإسلامية الممثلة لهذه الجاليات بجهود كبيرة، لا سيما خلال عقد التسعينيّات، في مضمار توعية العرب والمسلمين بحقيقة كيانهم المتميز داخل هذه المجتمعات، وما يمكنهم القيام به من دور لتفعيل وجودهم في الغرب وخدمة قضايا أوطانهم الأصلية؛ وثانيهما: قيام هذه المنظمات بمحاولات ناجحة لصياغة خطاب يمثل جسراً للتواصل بين العرب و الغرب. وقد بدا ذلك بشكل واضح في الولايات المتحدة التي تضم النسبة الأكبر من العرب والمسلمين الموجودين في الغرب. فالغالبية العظمى من المغتربين تعايشوا مع الحضارة الغربية ولم يكتفوا بمجرد التمسك بدينهم وتقاليدهم وتراثهم، بل سعوْا كذلك إلى نشر دعوتهم في هذا المجتمع المفتوح بكل السبل المتاحة، محققين من خلال ذلك نجاحاً لا بأس به تمثل في تقبل البعض من أهل الغرب دعوتهم؛ كما حدث تزاوج متبادل بين المهاجرين وأهل البلاد. ولاحت في الأفق بوادر تغيرات هادئة بدأت تأخذ سبيلها في صميم نسيج هذه المجتمعات، في أطر قوانين علمانية ونظم تتيح لكل إنسان فرصة العيش وفق أسلوب إيمانه وحياته.

إلا أن أقلية من هؤلاء المغتربين صدموا هذه الحضارة الغربية المادية الكاسحة. فثمة أمر حيوي ظهر واضحاً في أعقاب أحداث أيلول/سبتمبر، ألا وهو اخفاق الحضارة الغربية في صهر المسلمين والعرب المتهمين بالتطرف والتعصب الديني في مجتمعاتها المفتوحة. وبالتالي، على الرغم من هذه المكاسب التي استطاعت أن تحققها الجاليات العربية والإسلامية في الغرب، بما في ذلك الولايات المتحدة، فإن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر أكدت ما يمتد أمام هذه الجاليات من طريق طويل وشاق يتعين عليها قطعه من أجل تمكنهم من

الحصول على حقوقهم كاملة غير منقوصة، ومن أجل أن يتمكنوا من تكوين لوبي فاعل يخدم قضايا العرب والمسلمين. وقد أثبت السياق الخاص بكفاح جاليات عرقية ودينية في الغرب أن رحلة السعي إلى الحصول على كامل الحقوق عملية مضنية؛ لكنّ أن بإمكانها أن تنتهي بالحصول على هذه الحقوق.

ثالثاً: ما العمل؟

إن ما حققته الجاليات العربية والإسلامية في الغرب من مكاسبَ كبيرة، باتت مهددة بشدة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. والسؤال المطروح: كيف يمكن مواصلة التراكم الذي تحقق ومواصلة تفعيل دور هذه الجاليات في المجتمعات الغربية؟

إن الإجابة عن هذا التساؤل تفرض علينا البحث على صعيدين، أولهما: صعيد العلاقة بين الإسلام والغرب، وهي القضية التي تمثل الإطار الأوسع لقضية دور الجاليات العربية والإسلامية في الغرب؛ وثانيهما: ذلك المتعلق بالوسائل الإجرائية التقنية لتفعيل هذا الدور. فيما يتعلق بإشكالية العلاقة بين الإسلام والغرب، على الرغم من تركة العداء القائم بينهما، بما في ذلك الخلافات الحالية بين الطرفين، بالإمكان تجسير الفجوة بينهما، إذ إن الثورة التكنولوجية التي يشهدها العالم في ظل العولمة والتي أفرزت تواصلاً كبيراً بين مختلف أرجاء العالم تروّج في الواقع لثقافة مشتركة تحمل قواسم مشتركة بين بني البشر؛الأمر الذي يعني توافر الإمكانية لتحقيق حد معقول من التواصل الثقافي بين الإسلام والغرب.

إن التوجه إلى تدشين جسور جديدة للتعاون بين الغرب والإسلام وتفادي منطق الصدام الحتمي الذي يراه الكثيرون آتياً لا محالة يتطلب إنجاز الكثير من المهمّات من أجل خلق بيئة جديدة للعَلاقة بين الطرفين. ولا بد للمهمة الأولى في هذا الإطار أن تنصرف إلى حل الخلافات و الجوانب العالقة بين الطرفين التي تضم قضايا ساخنة عدّة تشعل النار في الرماد بين الغرب والإسلام من حين إلى آخر. ويأتي في مقدمة هذه القضايا بطبيعة الحال قضية فلسطين، حيث يشعر العرب والمسلمون بالسخط الشديد على الغرب وعلى الولايات المتحدة الأميركية بالذات بسبب الانحياز السافر لإسرائيل وتأييد ممارستها البشعة ضد أبناء الشعب الفلسطيني.

وجاءت الحرب الشاملة التي بدأها شارون ضد الشعب الفلسطيني الأعزل في التاسع والعشرين من آذار/مارس الماضي لتكشف مدى السخط العربي على الولايات المتحدة التي بدت منحازة تماماً إلى هذه الحرب التي تجاوزت كل ما تم الاتفاق عليه منذ بدأت مسيرة عملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط في خريف ١٩٩١.

على صعيد آخر، فإن الإعلام العربي و الإسلامي مُطالب ببذل جهد كبير لتوضيح الصورة الحقيقية للعرب والمسلمين في الخارج؛ كما أنه مطالب في هذا الإطار بالتركيز على أن الحضارة الغربية الآن وما تنعم به من تقدم روحي ومادي لم يأت بفعل الغرب وحده، بل هو حالة كان العرب و المسلمون قد أسهموا في تحقيق ما تعيشه من تقدم بفضل ما صدّروه للغرب من معارف وما قدّموه من تضحيات كبيرة إبان عهد الاستعمار لاحقاً. وهنا يمكن القول من غير شك أو تردد إن الحضارة العربية والقيم الإسلامية لا تتعارض مع الحضارة الغربية المعاصرة: ذلك لأن الحضارة العربية تمثل جذور هذه الحضارة المعاصرة التي أمدتها بكل مقوماتها الأولى، ومهدت لها سبل التقدم والاكتشافات، وفتحت أمامها أبواب الإبداع. وقد حمل الغرب شعلة التنوير بعد أن تسلمها من العرب الذين أطبق على عالمهم ظلام دامس تخلله قيام الحكم العثماني باحكام قبضته على مصيره ليتركه بعد ذلك لقمة سائغة لاستعمار دام قرنا أو أكثر. وفي هذا الزمان الحزين، أطلق الغرب العنان للعقل و للحرية و للإبداع. خلاصة القول أن العالمين العربي والغربي لا غنى لأحدهما عن الآخر بسبب ما يرتبطان به من جسور تاريخية وجغرافية وثقافية.

العقل العربي هو الذي مهد للعقل الغربي سبل التقدم؛ وبذلك ليس من المعقول القول إن العقل العربي يرفض الحضارة الغربية أو يحاربها. لكن ما يمكن قوله هو أن العقل العربي لم يُطلق بعد من قيوده ولم يتحرر من أسره؛ ذلك لأنه لا يزال يقع في دائرة العصور الوسطى. ولن يفلت منها إلا بالعلم والاقتصاد وبفضل ممارسة الحرية والمساواة. لا بد لنا أن ندرك أن قوة الكيان الداخلي لكل دولة تمثل أولى خطوات قوتها.

من ناحية أخرى، فإن الإعلام العربي مطالب في الوقت نفسه بإيجاد خطاب مرن حول الغرب يروّج في الداخل، ويحض على إمكانية تحقيق تواصل ثقافي من خلال التركيز على القواسم المشتركة التي تجمع بين العرب و المسلمين من ناحية، والغرب من ناحية أخرى. فهناك توجهات إعلامية في الدول العربية والإسلامية تتبنى نظرية المؤامرة الدائمة لتفسر في ضوئها كل سلوكيات الغرب تجاه العرب والمسلمين، وهو جانب غير جائز بطبيعة الحال. وفي المقابل، هنالك الكثير من الأفكار الجيدة المطروحة بشأن تفعيل دور الإعلام في إحداث التواصل المنشود، ومنها الاقتراح الخاص بتأسيس محطة فضائية عربية تقدم للغرب وجهة النظر العربية الإسلامية في قضايا الخلاف القائم بين الطرفين.

كما أن بإمكان المنظمات الأهلية في الدول العربية و الإسلامية القيام بدور كبير في تصحيح صورة مجتمعاتها في الغرب عن طريق التواصل مع نظرائها في الغرب. إلا أن ذلك يتطلب في المقام الأول تفعيل دور هذه الجمعيات التي تعاني من قيود عدة تحول دون قيامها بالدور المنوط بها: الأمر الذي يعني وجود الحاجة إلى قيام الدول العربية والإسلامية بعمليات إصلاح تتناول نظمها السياسية، وهو إجراء ضروري وأساسي إذا أريد لتلك الجمعيات القيام بدور فعال ومؤثر داخلياً وخارجياً.

والواقع أن عملية إصلاح النظم السياسية العربية و الإسلامية تبدو في حد ذاتها، بصرف النظر عن الآليات التي تفرزها داخلياً، قضية شديدة الأهمية في مضمار تدعيم صورة العرب والمسلمين في الغرب: إذ إن تخلف هذه النظم واحتواءها على قدر كبير من التسلط يكرس صورة سيئة عن عالمنا العربي والإسلامي في الخارج. لقد أضحت الديمقراطية الآن، أكثر من أي وقت مضى، المعيار الأساسي للحكم على مدى رقيّ الدول في منظومة العلاقات الدولية، والمكانة التي ينبغي لها أن تحتلها على مسرح هذه العَلاقات.

من ناحية أخرى، فإن المؤسسات الدينية في العالم العربي و الإسلامي أصبحت مطالبة هي الأخرى الآن، على نحو أكثر من الماضي، بالقيام بعملية مراجعة شاملة للفكر الإسلامي لبيان الصحيح منه ودحض الأفكار المشوهة التي أدخلتها الجماعات المتطرفة على صحيح الدين وروحه السمحة؛ الأمر الذي يتطلب من هذه المؤسسات تجاوز النظرة الأحادية، والذهنية الإقصائية أو الإلغائية، والقبول بالتعددية بكل أبعادها وأنواعها.

رابعاً: نحو خطاب عربي جديد

إضافة إلى ذلك كله، نحن بحاجة ماسة إلى طرح خطاب عربي جديد على الساحة الدولية حيث يعاني الخطاب العربي الحالي من شبه غياب واضح عليها. وحتى في حال وجوده، فإنه أيضاً ضعيفاً وغير مؤثر فحسب، بل يفتقر ليس إلى القدرة على الإقناع. ويرجع هذا الوضع المتردي للخطاب العربي إلى حالة الركود التي يعيشها منذ عقود طويلة، وهو جانب ينبع في المقام الأول من البيئة التي ينطلق منها ويحاول التعبير عنها. إنها بيئة تتميز بالخمول وعدم القدرة على التعاطي مع التحديات المختلفة التي تفرضها البيئة الدولية الجديدة؛ كما أنها بيئة تقوم على أحادية الرأي، والتقوقع، وتفتقر إلى القدرة على الإبداع.

على هذا النحو، فإن فاعلية التأثير العربي على القضايا الدولية المطروحة على الصعيد العالمي تبدو محدودة للغاية. هنالك الكثير من الأمثلة على سوء أداء الخطاب العربي في أطر هذه القضايا، التي يعد من بين أهمها قضية العلاقة بين الإسلام و الغرب ، وهي القضية المطروحة على أجندة العَلاقات الدولية منذ نحو عَقد من الزمان.

لا بد للخطاب العربي الجديد المطلوب في مجال التعامل مع الغرب أن ينطلق من مجموعة من الثوابت الجديدة التي يتمثل أهمها في مخاطبة الغرب وفق ما يتطلبه أسلوب تفكيره؛ ذلك أن من بين عيوب الخطاب العربي الحالي أنه ينصرف إلى مخاطبة الآخر بشكل عام بأسلوب التفكير العربي. وفي تقديري أن التوزيع الجغرافي للخطاب العربي على الساحة الدولية ينبغي أن يولي القوى الجديدة في النظام الدولي مثل الصين واليابان أهمية خاصة؛ إذ يمكن لهذه القوى أن يقوم بدور موازن للنفوذ الغربي على الساحة العالمية، وهي قوى لا توجد بينها وبين العرب والمسلمين تركة من العداء التاريخي كما هو الحال في عَلاقتنا مع الغرب .

وتتجلى أهمية وجود خطاب عربي وإسلامي جديد وفاعل على الساحة الدولية في أمور عدّة شديدة الأهمية، في إطار تنشيط دور الجاليات العربية و الإسلامية في الغرب:

أولاً: وجود مثل هذا الخطاب أمر من شأنه إعادة تجميع شتات الأمة وكسر الحصار المفروض عليها؛ كما بإمكانه التوجه إلى الاستعانة بجهود المنظمات غير الرسمية لتدعيم عملية التواصل بين الدول العربية والإسلامية.

ثانياً: بيان مدى الثقل الذي تمثله الأقطار العربية والإسلامية على الساحة الدولية، ليس بفعل وحدة الخطاب فقط، لكن أيضاً بفعل ما لهذه الدول من وزن حقيقي على الساحة الدولية .

ثالثاً: تثبيت مرجعية الجاليات العربية والإسلامية، وتأكيد تواصلها الثقافي مع أوطانها الأصلية .

إن من شأن ذلك كله أن يصب بشكل مباشر أو غير مباشر في بوتقة تفعيل دور الجاليات العربية والمسلمة في الغرب. وإننا إذ نذكر عبارتي العرب والمسلمين، فإن ذلك لا يعني أن هنالك فصلاً بينهما؛ فالإسلام يمثل جوهر الحضارة العربية التي نجد أن العرب كلهم متشبعون بقيمها.

وما أودّ تأكيده في النهاية ضرورة تفعيل العمل المؤسسي، السياسي والإعلامي، للجاليات العربية والإسلامية؛ حيث يمثل ذلك ضرورة مبدئية لتنظيم جهودهم بما يتيح لهم الفرصة لممارسة دور مؤثر على سياسات الغرب، لا تجاه قضايا اندماجهم في المجتمعات الوافدة إلى الغرب فحسب، وإنما تجاه قضايا العالم العربي و الإسلامي أيضاً. ■

أدبيّات الإعلام في الأزَمات بين الأمس واليوم

د. مصطفى المصمودي*

على مدى قرن من الزمن، كان هنالك اهتمام كبير بدور الدعاية باعتبارها أداة للتأثير والسيطرة على مشاعر الناس وأفكارهم وسلوكهم. وكانت هنالك نظريات تعدّ الجماهير مخلوقات سلبية يمكن ممارسة التأثير المباشر عليها بمجرد حقنها بالرسالة الإعلامية. إلا أن تطور النظريات الإعلامية أدى إلى تغيير هذه القناعة وتعديلها بعد ملاحظة التفاوت بين حالات وأخرى، وظهور نظرية التأثير المحدود، وذلك من خلال عمليات انتقائية أكدت أن وسائل الإعلام تمثل عامل تعزيز لقناعات معينة، أو لزعزعة معتقدات ما، أكثر من كونها عامل تحويل وتغيير مطلق لوجهات النظر. وكان للدعاية النازية دورها في توسيع آفاق هذه النظريات التي ركنت إليها في أثناء الحرب العالمية الثانية في محاولة لاستدراك ما لم تأخذه القيادة العسكرية الألمانية بالحسبان طيلة فترة الحرب العالمية الأولى.

كما اعتمد الحلفاء أساليب التضليل والتهويل والتعتيم إلى أبعد حد في تلك الحرب بهدف تدمير المعنويات. وقال وينستون تشرشل، رئيس الحكومة البريطانية في حينه: إن المعلومة الصحيحة في الحرب ثمينة للغاية؛ الأمر الذي يتعين حمايتها بحواجز من الكذب والبهتان. وقد سئل بوف ماري (Boeuve Merry) مؤسس جريدة **لوموند** الفرنسية، عن رأيه من هذا التصريح باعتباره مدافعاً قوياً عن حرية الإعلام والصحافة؛ فأجاب ما مفاده أن في إطار بعض الحالات الخطيرة، أو تلك التي من شأنها التأثير على استقلال البلاد ومصالحها العليا، يحق اللجوء إلى التعتيم وإخفاء الحقائق إلى حين، على أن يُرفع الغطاء عنها في أقصر وقت ممكن.

قواعد المهنة الإعلامية في الأزمات

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية تواصل البحث حول هذا الموضوع على المستويين المدني والعسكري. وتعددت الدراسات الجامعية حول دور الإعلام في الأزمات، وفي تطويق الكوارث وتغطية مجرى الحروب؛ الأمر الذي خرج الباحثون من خلاله باستنتاج مفاده أن وضع الكارثة التي تصيب المؤسسة الاقتصادية يختلف أحيانا ويلتقي أحيانا أخرى مع وقع الحروب على الشعوب.

فالاختلاف ناتج عن طبيعة الحرب ذاتها؛ إذ إنها تقتضي المجابهة مع عدو معروف، ومتهيىء للنزاع. أما الكارثة فإنها تحصل بشكل مفاجئ ومن غير سابق إنذار، من دون فعل فاعل في أغلب الاحيان. فهي تكون بشكل اندلاع الحرائق، وحدوث انفجارات، وتصادم القطارات، وتحطم الطائرات، أو نتيجة الفيضانات.

بيد أن أوجه الشبه بين الكوارث والحروب لا تقل أهمية عن أوجه الاختلاف بينها. فهو يتمثل في مجموعة من الاعتبارات التي من بينها أن الكارثة، حتى في حال كانت طبيعية، فإنها مثل الحرب: تمثل حدثاً يتسبب باضطراب سياقات الحياة العادية، ويؤثر في العَلاقات القائمة بين الشركاء، وعلى المناخ الاجتماعي، ويستوجب إجراءات خاصة واستثنائية.

كما أن الحروب، شأنها في ذلك، شأن الأزمات، تؤثر سلباً على رصيد

* رئيس الجمعية التونسية للإتصال ومدير مركز ماسميديا؛ عضو المنتدى.

الثقة المتبادلة، وعلى ما لدى الأطراف المتقابلة من صِدقية، فضلاً عن نزوعها إلى تشويه الصورة الراسخة لأطراف النزاع.

إن من عاش فترة حروب العقد الأخير من القرن العشرين من جهة، وتابع من جهة أخرى مشهد ضرب البنتاغون والبرجين وانفجار المصنع الكيماوي AZF بمدينة تولوز الفرنسية، يدرك معنى الكارثة وما تُدخله من هلع ورعب في أذهان الجماهير، وما يخلفه ذلك من ريبة وشك في نفوس كل المتخاطبين من الأطراف.

وقد اتفق المنظّرون على أن معالجة الأزمات من الجانب الإعلامي تستوجب احترام عدد من القواعد الأساسية التي منها:

- استطلاع الحالات المحتملة قبل وقوعها والتهيؤ المسبق لها من خلال خطة افتراضية وتمارين ميدانية.
- المبادرة السريعة والحضور الإعلامي من غير تأن عند ظهور الأزمة أو حصول الكارثة.
- التأكد من صحة المصادر والمراجع قبل الإعلان عن الحدث، والإدلاء بالحقيقة منذ البداية.
- المتابعة المستمرة للأحداث طيلة استمرار الأزمة، وتقييم انعكاساتها، وخزن المعلومات الخاصة بها وبردود الفعل التي تظهر في أثنائها.

تقييم سريع لمردود أجهزة الإعلام في الأزمة الراهنة

تتمحور الأسئلة المتعلقة في هذا الصدد حول ما إذا قد تقيدت كل الأطراف المعنية بهذه الاعتبارات في أثناء الأحداث الأخيرة. وكيف تم لوسائل الإعلام في البلدان المعنية التعامل معها. وكيف جاء رد فعل الإعلام العربي إزاء أن العرب والمسلمين كانوا في مقدمة من وجهت اليهم أصابع الاتهام من غير إثبات.

* يمكن الإجابة عن السؤال الأول بأن الأطراف المعنية تبدو وكأنها لم تتمكن من السيطرة على الأحداث، ولم تستحضر القواعد المذكورة أعلاه، رُغم تأكد جدواها في مجال تطويق كوارث سابقة وعدد كبير من الأزمات: بل اختلطت الأوراق واعتمدت النظريات العسكرية القائمة على التعتيم والتضليل وطمس الحقائق وكأن الأمر يتعلق بحرب تقليدية ليس إلا.

* وتوضح الإجابة عن السؤال الثاني أن وسائل الإعلام الغربية فقدت بادئ الأمر شيئاً من صدقيّتها بإظهار ارتباكها والكشف عن حدود حريتها. فانساقت أحيانا إلى مجاراة الرأي العام الداخلي في شكوكه وريبته إزاء أطراف ليس لها علاقة بالحرب. إلا أنها سرعان ما تداركت الوضع بين تصورات السلطة المعنية والأجهزة الإعلامية. وكان الجدل حول المجال المسموح به وذاك المحظور للمعلومات المتعلقة بالعمليات العسكرية في أفغانستان؛ إذ اتهمت السلطات العسكرية الأمريكية وسائل الإعلام بتسريب معلومات مكتوبة ومرئية غير مرغوب في نشرها عن القوات الأمريكية وأماكن وجودها. وإزاء ذلك أجابت صحيفة **واشنطن بوست** أنها لا تلتزم إلا بحظر المعلومات التي يمكن أن تعرّض أرواح الجنود للخطر أو تفشل المهمات التي يقومون بتأديتها. ومما يجدر ذكره في هذا الصدد أن عدداً من قادة الرأي الغربي اعتمدوا موقفاً إيجابيا إزاء النزوع للتحرش بالمسلمين والتشويه المتعمد للحضارة العربية الإسلامية؛ الأمر الذي ساعد على إغناء الحوار وتعميقه عبر شاشات التلفزيون وصحافة الرأي في مختلف البلدان الغربية.

* وتتمثل الإجابة عن السؤال الثالث: المتعلق بالحضور الإعلامي العربي، في ضرورة اعتراف من تابع تطور هذا القطاع طيلة نصف قرن بأننا قد طوينا مراحل لا يستهان بها، لا سيما حين نستذكر الأسلوب الذي اعتمد في التغطية الإعلامية لحرب السويس في سنة ١٩٥٦ وحرب رمضان في سنة ١٩٧٣، والحرب الأهلية في لبنان، وحرب الخليج. ، فقد ارتفع عدد الشبكات الفضائية والمواقع العربية على الإنترنت، وتحسن مضمونها: كما تحركت الصحافة العربية بعمق أكثر في الداخل والخارج، وأجاب المفكرون العرب بكل رصانة وموضوعية على كل من راودته نفسه من السياسيين والصحفيين الغربيين باتجاه إحياء الضغينة والكراهية إزاء أبناء الحضارتين العربية والإسلامية. فضلا عن ذلك، فقد كان بعض الشبكات التلفزيونية العربية، مثل قناة **الجزيرة** مصدراً عالمياً للمعلومة المرئية.

* إلا أني اشعر، بالرغم من ذلك كله، أننا ما زلنا في منتصف الطريق، لأن أجهزة الإعلام العربية لم تتمكن بعد من تعديل الصورة العربية الراسخة في ذهن الرأي

العام الغربي من جهة، ولم تجرؤ من جهة أخرى على مصارحة الشارع العربي بالقدر الكافي حول كل أسباب تشويه الصورة العربية في الخارج. كذلك لم تسعَ إلى توضيح الحقائق الداخلية التي لا سبيل إلى نكرانها، ومنها ازدواجية الخطاب وصرف النظر عن التطرف، وتوظيف الشعارات الدينية لأغراض سياسية، وشحن عقول الأطفال بآراء سلفية لا تستقيم مع العصر. من جهة أخرى، لا بد من الإقرار بأن من حق كل نظام عربي اختيار وسائله الإعلامية وطرقه المتميزة للتبليغ، ودعم اختياراته السياسية؛ كما انه من حق المشاهد العربي من جانب آخر ممارسة حرية الاختيار. والاعتماد على مصادر إعلامية متعددة لاستنتاج ما يراه. واستجلاء الحقيقة من غير التقيد بمصدر واحد.

من اجل اعتماد منظومة أخلاقية دولية للنشاط الإعلامي

إن من واجب كل جهاز إعلامي التقيد بالضوابط الأخلاقية والمهنية، والتعامل مع الخبر باعتباره مقدساً لا يشوه، مع التعليق باعتباره حراً ومن حق كل ناقد أو طرف. إلا أن الأهم من كل ذلك هو حق المشاهد والسامع والقارئ في معرفة اسم من يشرف على الجهاز الإعلامي الذي يخاطبه. وكذلك معرفة هُويّة من يعمل على تسيره وتحويله ويسعى إلى قناعة بمضمون رسالته. وهذه اعتبارات مردها حقائق نلامسها يومياً. وهناك ارتباطات مريبة تشكل مصدر تساؤل متواصل واستغراب.

وفي خاتمة هذا المقال لا ينبغي أن يفوتنا التذكير بأن الحوار العالمي حول الحرية الإعلامية وتدفق المعلومات والخصوصية الثقافية قد انتقل من المنظمات الأممية المعنية بالثقافة والعلوم إلى المنظمات التجارية والاقتصادية: كما انتقل من المنابر الدولية إلى داخل البلدان الكبرى والمجموعات الإقليمية. وقد تفاوتت الآراء بين صانعي القرار وبين ممثلي المنتجين والمستهلكين، وتفاقم الخلاف بين المدافعين عن الحرية المطلقة وبين حماة الطفولة والأخلاق من خلال القوانين الدولية.

وفي هذا الإطار يجدر بنا مقارنة الحوار الذي يدور اليوم في ضوء الأحداث الجارية بالجدل الذي ساد منذ ربع قرن حول مفهوم النظام العالمي للإعلام والاتصال، وهو حوار يهم العرب جميعا. ولا بد من مواصلة التفكير في هذا الموضوع بصورة معمقة على أوسع نطاق وعلى أساس احترام حق الإنسان في الإعلام الموضوعي النزيه، والاستناد إلى القوانين الدولية المستمدة من أحكام المادة التاسعة عشرة للإعلان الدولي لحقوق الإنسان ١٩٤٨ والإعلان العالمي حول دور وسائل الإعلام في تكريس الأمن والسلم الذي صادقت عليه المجموعة الدولية بأكملها في سنة ١٩٧٨. ■

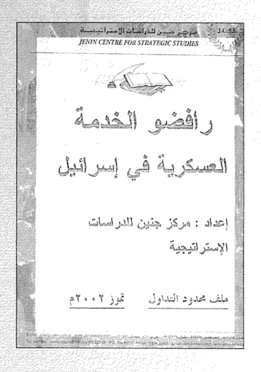
كتاب هذا العدد

د. مطهر عبد الله السعيدي
سفير اليمن لدى المملكة المتحدة
هاتف: ٥٨٤٦٦٠٧-٢٠٧ ٤٤+
فاكس: ٥٨٩٣٣٥٠-٢٠٧ ٤٤+

د. محمد الرميحي
أمين عام المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (سابقاً)
الصفاة ١٣١٠٠- دولة الكويت
فاكس: ٢٤٣٢٣٣١-٩٦٥+

دة منى مكرم عبيد
استاذه العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية بالقاهرة
ص.ب: ٢٥١١ القاهرة
فاكس: ٢٠٢٣٣٥١٢١٥+

د. مصطفى المصمودي
رئيس الجمعية التونسية للاتصال ومدير مركز ماسميديا
برج أ، الطابق السابع
تونس ١٠٠٤
فاكس: ٧٩٤٩٤٩-٧١-٢١٦+



رافضو الخدمة العسكرية في إسرائيل

إعداد: مركز جنين للدراسات الإستراتيجيّة
ملف محدود التداول تموز ٢٠٠٢م

أعد مركز جنين هذه الدراسة عن رفض عدد من الجنود والضباط الإسرائيليين الخدمة في المناطق المحتلة، وعن أسباب هذا الرفض وآفاقه وإمكانات تطوره؛ إذ ثبت لكل إسرائيلي أنه لا يحارب من أجل الوجود، بل من أجل الحفاظ على مستوطنين وعلى مستوطنات مزروعة في أرض محتلة. إن التدقيق في أقوال الجنود والضباط الذين دخل بعضهم السجون يدلل على إمكانية تطور هذه الحالة لتصبح وضعاً مقلقاً للقادة الإسرائيليين؛ مما سيساهم في بلورة موقف الانسحاب من الأراضي المحتلة في نهاية المطاف.

إن حركات الاحتجاج الداخلي ساهمت في تغيير مواقف دول كبرى؛ كما ساهمت في تغيير الموقف الإسرائيلي من استمرار احتلال جنوب لبنان.

ورفض الخدمة ظاهرة قابلة للتطور إذا عرفنا كيف نستثمر تناقضاتهم وإذا تمكنا من أن نثبت لهم بالملموس أن حرب الدفاع عن المستوطنين يمكن تجنبها بالانسحاب. إنها حرب خيار، وليست حرب الوجود أو اللاخيار كما يحاول اليمين إقناعهم كل يوم.

والمقالات التي يتضمنها هذا الملف تتحدث أيضاً عن دعوة الأمهات في إسرائيل للعصيان المدني؛ كما تتحدث عن إمكانات تحطم الدولة العبرية، رغم تفوقها العسكري، في مقالات إسرائيلية. كذلك يقدّم هذا الملف تحليلاً لشخصية رئيس الأركان الجديد، «موشي يعلون»، ولسياساته.

حفل تكريمي على شرف الدكتور علي عتيقة



أقامت الأمانة العامة لمنتدى الفكر العربي يوم الأحد الموافق ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ حفلاً تكريمياً خاصاً على شرف الدكتور علي أحمد عتيقة، شارك فيه جميع العاملين في الأمانة، بمناسبة انتهاء مدته أميناً عاماً للمنتدى.

وكان الحفل بسيطاً لكن مؤثراً، عبّر فيه جميع العاملين عن تقديرهم الشخصيّ ومحبتهم الخالصة للدكتور علي على كل ما بذله من جهود موصولة في سبيل تقدم المنتدى وازدهاره وعلى رعايته لهم طيلة فترة الست سنوات الماضية.

وبهذه المناسبة، ارتجل الدكتور هُمام غَصِيب، مدير إدارة الدراسات والبرامج، كلمة دافئة عبّر فيها بالنيابة عن الحضور عمّا يكتوه من تقدير ومودة للدكتور علي.

ثم سلّمه هدية الأمانة العامة: نسخة مزخرفة من المصحف الشريف.

اجتماع الهيئة العامة السنوي وندوة "الثقافة العربية الإسلامية: أمن وهوية"

عمّان/الأردن

١٧ - ٢٠٠٢/١٢/١٩

مســودة أوليــة

اليوم الأول ٢٠٠٢/١٢/١٧

جلسة العمل الأولى:

الورقة الأولى: «مكونات الثقافة العربية الإسلامية»

الورقة الثانية: «المسكوت عنه في الثقافة العربية الإسلامية»

جلسة العمل الثانية:

الورقة الأولى: «مستقبل الثقافة العربية الإسلامية»

الورقة الثانية: «دور الثقافة العربية الإسلامية في نهضة الأمة»

اليوم الثاني ٢٠٠٢/١٢/١٨

جلسة العمل الثالثة:

«علاقة الثقافة العربية الإسلامية بالآخر»

أ- الثقافة العربية الإسلامية والغرب

ب- الثقافة العربية الإسلامية والجوار

جلسة العمل الرابعة:

مائدة مستديرة: «الثقافة العربية الإسلامية: نحو رؤيا جديدة»

- المرأة
- الدين والثقافة.
- التنمية البشرية
- مجتمع المعرفة
- الأمن الإنساني
- موضوعات أخرى

اليوم الثالث ٢٠٠٢/١٢/١٩

اجتماعا مجلس الأمناء والهيئة العامة

نشرة المنتدى
قسيمة اشتراك

أرجو قبول اشتراكي في: ☐ نشرة «المنتدى» [العربيّة] مدّة: ☐ سنة واحدة

☐ نشرة *Al Muntada* [الإنجليزيّة] ☐ سنتين [خصم: ١٠٪]

☐ ثلاث سنوات [خصم: ٢٠٪]

الاسم: ....

العنوان: ....

....

☐ اشتراك جديد ☐ تجديد اشتراك

قيمة الاشتراك*: .... طريقة الدفع : ☐ نقداً: ....

☐ بطاقة فيزا رقم: .... تاريخ انتهاء مدتها: ....

☐ حوالة بنكيّة (**صافي القيمة**): ....

رقم الحساب: 0118/001769-8/610 (البنك العربي، فرع الشميساني؛ عمّان، الأردن).

التوقيع: ....

التاريخ: ....

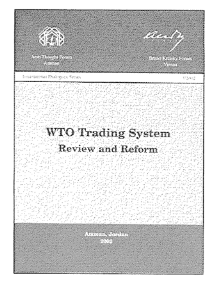
تملأ هذه القسيمةُ وتُرسلُ مع قيمة الاشتراك إلى العنوان الآتي:

منتدى الفكر العربي؛ ص.ب: (٩٢٥٤١٨)

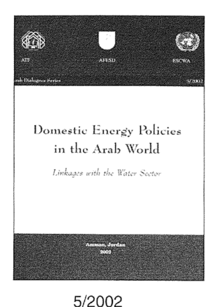
عمّان ١١١٩٠ ؛ الأردنّ

* قيمة الاشتراك السنوي لكل نشرة			
	داخل الأردن:	للأفراد	(١٠) عشرة دنانير أردنية
		للمؤسسات	: (٢٠) عشرون ديناراً أردنياً
	خارج الأردن:	للأفراد	(٢٥) خمسة وعشرون دولاراً أمريكياً
		للمؤسسات	: (٥٠) خمسون دولاراً أمريكياً

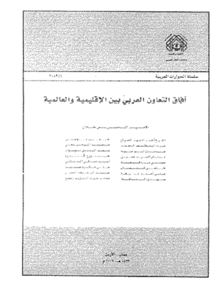
صدر مؤخراً عن منتدى الفكر العربي



3/2002
WTO Trading System
Review and Reform



5/2002
Domestic Energy Policies in the Arab World
Linkages with the Water Sector



٢٠٠٢/٤
آفاق التعاون العربيّ بين
الإقليمية والعالمية

في العدد القادم

- لا حدود للمعرفة، وإنما حدودٌ للفقر:
نحو مجتمعٍ معرفيّ مستدام
مساهمة مقدمة من نادي روما
للمؤتمر العالمي للتنمية المستدامة ٢٠٠٢

- المشروع النهضوي العربي: البعد الاقتصادي
د. طاهر كنعان
مع تعقيب للدكتور علي عتيقة

- التسلّح العربي و«هندام الدولة»
د. هشام الخطيب

منتدى الفكر العربي
ص.ب: ٩٢٥٤١٨
عمّان ١١١٩٠ - الأردن
تلفون: ٥٦٧٨٧٠٧/٨ (٦-٩٦٢+)
ناسوخ (فاكس): ٥٦٧٥٣٢٥ (٦-٩٦٢+)

ARAB THOUGHT FORUM
P.O. Box: 925418
Amman 11190 - Jordan
Tel: (+962-6)-5678707/8
Fax: (+962-6) 5675325

E-mail: *atf@nic.net.jo*
URL:*www.almuntada.org.jo*

السعر: دينار أردنيّ واحد